وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي
-تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم التسلسلي: ..... / 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية .

النزاع العرقي في الدولة الفدرالية النيجيرية (1960-2004)

من إعداد الطالبة:
- ✓ سحلي كوثر.

إشراف الأستاذة:
بلقاسمي رقية.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بلعيد سمية	أستاذة محاضرة أ	جامعة تبسة	رئيسا
بلقاسمي رقية	أستاذة محاضر أ	جامعة تبسة	مشرفا ومقررا
عباد أمير	أستاذ محاضر ب	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية: 2014/ 2015

شكر وعرفان

"اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا، اللهم اختم بالسعادة أحلامنا، وحقق بالزيادة آمالنا ربنا وتقبل دعاءنا".

نسجد لله سبحانه وتعالى شاكرين إياه على فضله وإحسانه وتوفيقه لإتمام هذا البحث، ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة " **بلقاسمي رقية** " التي كانت نعم المشرفة والموجهة طيلة العام الدراسي لم تبخل علينا لا بوقتها ولا بخبرتها ومعاملتها الطيبة.

كما لا ننسى أساتذتنا الكرام الذين كانوا لنا السند خلال مشوارنا الجامعي.

الفهرس العام

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس الموضوعات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	06-34
المبحث الأول: النزاعات العرقية-مفاهيم ومصطلحات-	06
المطلب الأول: العرق/العرقيات	06
المطلب الثاني: العرق والمفاهيم المشابهة	10
المطلب الثالث: النزاع العرقي	13
المبحث الثاني: مدخل نظري لدراسة النزاعات العرقية	16
المطلب الأول: أهم مقاربات تفسير النزاعات العرقية	16
المطلب الثاني: مراحل النزاعات العرقية ونتائجها	22
المطلب الثالث: آليات وحلول نظرية للنزاعات العرقية	28
ملخص الفصل	33
الفصل الثاني: نيجيريا بين النزاع العرقي والحكم الفيدرالي	35-72
المبحث الأول: دراسة عامة لدولة نيجيريا	35
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نيجيريا	35
المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية للعرقيات في نيجيريا	39
المطلب الثالث: النزاع العرقي في نيجيريا	42

فهرس الموضوعات

المطلب الرابع: ديناميكية النزاع بين العرقيات النيجيرية	43
المبحث الثاني: فيدرالية كآلية لحل نزاع العرقي بنيجيريا	49
المطلب الأول: الفيدرالية كمبدأ ونظام للحكم	49
المطلب الثاني: الحكم المحلي من الإدارة الاستعمارية إلى تجسيد المبدأ الفيدرالي	55
المطلب الثالث: الحكومة الفيدرالية النيجيرية ومعالجتها للنزاع العرقي	61
المطلب الرابع: الفيدرالية كمقاربة لحل النزاع العرقي النيجيري	64
ملخص الفصل	69
خاتمة	71
الملاحق	73
قائمة المصادر والمراجع	79
ملخص الدراسة	83

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعداد سكان نيجيريا 1950-1953	38
02	تعداد سكان نيجيريا 1962-1963	38
03	نسبة العرقيات بنيجريا	42
04	أهم نماذج الدول الفيدرالية	53

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل عوامل الاضطهاد للجماعات العراقية	19
02	مخطط إصابة أوغندا بالايبولا في النزاع العرقي	27

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة نيجيريا	74
02	مخطط عرض لجوانب النزاع	75
03	خريطة تضاريس نيجيريا	76
04	جدول تداول حكام نيجيريا على السلطة 1960 – 2004	77

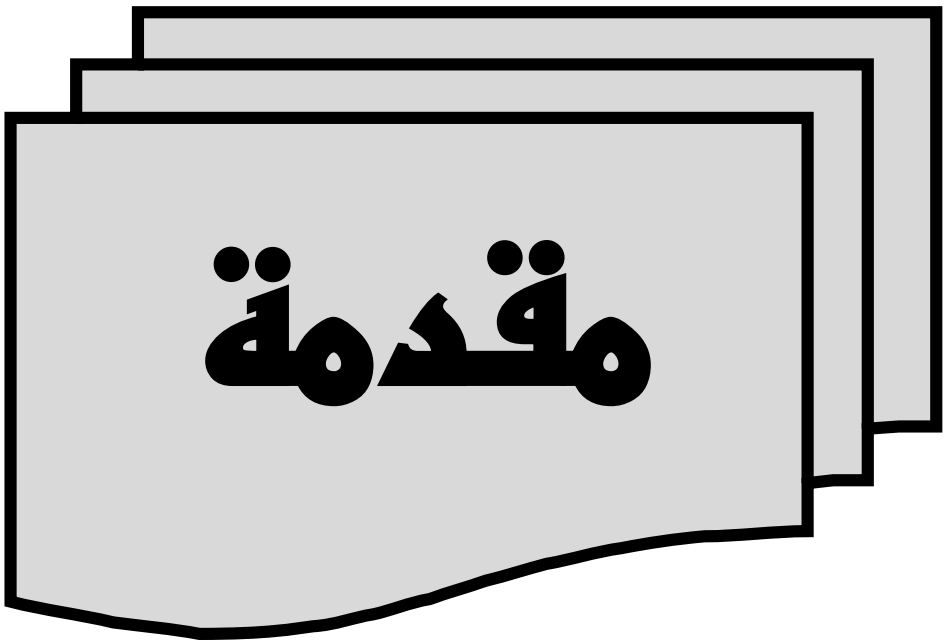
مقدمة

مقدمة

في ظل التطورات الداخلية، والإقليمية والدولية التي طرأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحديدا مطلع التسعينات حظيت مسألة النزاعات العرقية بأهمية متزايدة لتصبح من أولويات السياسة الدولية نظرا لاهتمام الوحدات السياسية بما تخلفه من آثار وتدخل الفواعل من غير الدول باتخاذ إجراءات وآليات في حالات الإبادة والتقتيل الجماعي بين العرقيات بإنشاء محاكم متخصصة بالجرائم ضد الإنسانية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان واختراق القانون الدولي الإنساني.

وقد عرفت ظاهرة النزاعات العرقية انتشارا كبيرا في القارة الإفريقية إلى حد أنها أصبحت صورة لصيقة بها في المشهد الدولي.

1- طرح الموضوع:

يعد الواقع الإفريقي واقع التعدد والتنوع، حيث يزخر بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين الجماعات في دول إفريقيا من حيث الأفكار والآراء واللغة والدين، التوجهات السياسية ... إلخ.

إذ نجد تمايزات بين الجماعات الناطقة بالإنجليزية والجماعات الناطقة بالفرنسية وتلك الناطقة بالبرتغالية، كما تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات الحية في العالم ومختلف الأديان السماوية من إسلام، مسيحية، يهودية، إضافة إلى الديانات التقليدية وعبادة الأوثان، هذا في حين أن تعداد سكانها لا يتجاوز 10%.

هذا التعدد والاختلاف والتنوع أثر سياسيا وانعكس في شكل حروب ونزاعات وأزمات وانقسامات خطيرة بين شعوب القارة أدت أغلبها إلى تمرد وعصيان شهدتها العديد من دول القارة خاصة منها نيجيريا موضوع الدراسة.

هذا الواقع نتج بتظافر عدة عوامل خارجية وداخلية شملت مختلف الجوانب، وفي ظل السياسات ضعيفة الفاعلية وغياب حلول جدية وناجعة، فإن أبعاد ونتائج هذا الحال المتأزم جد خطرة ووخيمة تهدد أمن واستقرار الشعوب والدول الإفريقية، الأمر الذي يستدعي انتهاج استراتيجيات وآليات فعالية وفعلية لاحتواء هذا الخطر والتهديد في إطار معالجة ضرورية تفرز اتحاد وهوية وطنية تعكس الانتماء، وفي هذا فإن الفدرالية هي المثال الأقرب والأوضح لاعتبارها آلية تقوم على عنصر الاختيار في الاتحاد بين جماعات وأقاليم غالبا ما تشهد تناحر عرقيات وأقليات وقوميات .... بهدف تكوين هوية وطنية واحدة وتوجه سياسي واحد مع إقرار بعض الامتيازات والصلاحيات لبناء أرضية صلبة للاستقرار والأمن، وهذا يكون بإرادة سياسية حقيقية وبتشارك الجهود لتكون حلا نافعا ومرسخا.

2- مبررات الدراسة:

نظرا للاهتمام الكبير بالنزاعات العرقية ومحاولة معرفة نجاعة الفدرالية في حلها فإن مبررات اختيار الموضوع نابعة من الدوافع الآتية:

أ- الدوافع الذاتية:

بفعل انتماءنا للقارة الإفريقية فإنه من واجبنا دراسة ما تعانيه دولها من هموم ومشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها، إضافة إلى ذلك الاعتبارات الإنسانية التي تتجسد في التطرق لمعاناة شعوبها والبحث في سبل معالجتها.

ب- الدوافع الموضوعية:

تتلخص في النقاط التالية:

- دول إفريقيا معروفة بالنزاعات العرقية بشكل كبير وما تخلقه من حالات إنسانية صعبة أدت إلى تهميش القارة.
- غياب آليات وسياسات فعالة في معالجة مشكل النزاعات العرقية.
- دراسة فعالية المقاربة الفدرالية في حل النزاعات العرقية.
- دراسة نجاح / فشل الحكم الفدرالي النيجيري في احتواءه للنزاع العرقي وإمكانية استفادة الدول الإفريقية الأخرى من هذه التجربة.

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة الدوافع المباشرة وغير المباشرة في تفشي ظاهرة النزاعات العرقية بدولة نيجيريا كبلد إفريقي، وما إذا كانت الفدرالية الأسلوب الأنسب للتعامل مع هذه الدوافع لهدف معالجتها ومواجهة تحدي النزاعات العرقية.

4- أهداف الموضوع:

- تخفيف تهميش دول القارة الإفريقية انطلاقا من نيجيريا.
- دفع عجلة التنمية والمنظومة الاقتصادية بدولة نيجيريا.
- تفعيل منهج الفدرالية في حل النزاعات العرقية وبالتالي تحقيق الإصلاح السياسي وترسيخ الحكم المدني والديمقراطي.

5- الإشكالية:

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تتضح معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث كما يلي: **إلى أي مدى تستطيع نيجيريا مواجهة تحدي النزاع العرقي من خلال تطبيق الحكم الفدرالي؟**

ولتفكيك الإشكالية نطرح جملة التساؤلات التالية:

- هل أسباب النزاع العرقي بنيجيريا مفتعل خارجيا أم تعود للخصوصية التنازعية في دول إفريقيا؟
- كيف تأثر الوضع السياسي النيجيري بالنزاع العرقي؟
- فيما تتمثل آاليات الفدرالية الحقة الكفيلة بعلاج مشكل النزاعات العرقية؟
- ما هي الإصلاحات اللازمة التي تمكن نيجيريا من ترسيخ فدرالية فعالية تحوي النزاع العرقي بها؟

6- الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: اعتماد الفدرالية كآلية للحل يؤدي إلى وجود إطار أمثل لتحقيق تفاعل إيجابي بين العرقيات.

الفرضية الثانية: سوء استخدام الحكومة النيجيرية لمبدأ الفدرالية أدى إلى زيادة حدة النزاعات العرقية.

7- حدود الدراسة:

من غير المستساغ – حسب اعتقادنا – دراسة أي بحث أكاديمي من غير تحديده في إطاره المكاني وإطاره الزماني.

أ- **الإطار المكاني:** خصصنا دراسة النزاعات العرقية بالتحديد في دولة نيجيريا.

ب- **الإطار الزماني:** للتحكم في العناصر التحليلية للموضوع لابد من تحدي إطاره الزماني عبر الفترة الممتدة من (1960 – 2004) باعتبارها الفترة التي شهدت تطورات النزاع العرقي بين جماعات الهوسا، اليوروبا، الإيبو.

8- المنهجية المستخدمة:

استوجب علينا في خضم الدراسة استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** ذلك لاستقراء تواريخ مهمة في دورة النزاع العرقي بغية استخلاص الأسباب المؤدية له كالاستعمار مثلا.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** لما تستدعيه الدراسة من وصف أسباب النزاعات العرقية وعوامل انتشارها ومراحلها المختلفة وما تخلفه من آثار سلبية.
- **منهج دراسة الحالة:** من خلال تسليط الضوء على دولة نيجيريا التي تشهد أخطر نزاع عرقي ودراسة نهجها في التعامل معه.

9- هيكلة الخطة:

بغية معالجة الإشكالية العامة والإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة سلفا، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كما يلي:

أ- **الفصل الأول:** يحتوي على مبحثين تضمنا تأصيل نظري مفاهيمي شامل للدراسة بتقديم مجمل المصطلحات المستخدمة وأبرز المقاربات التي تدرس أسباب النزاعات العرقية، وكيف يمكن معالجتها من خلال عرض آليات وحلول نظرية وذلك من أجل أخذ الفكرة اللازمة لإنجاح عمليات الإسقاط في الجزء التطبيقي.

ب- **الفصل الثاني:** هو الآخر تضمن مبحثين: كدراسة تطبيقية، حين أخذنا دولة نيجيريا كنموذج تتجسد فيه عناصر الدراسة من خلال تتبع مراحل النزاع بها وأسباب تعاضمه وما خلفه من مشاكل، ومعرفة آليات الفدرالية المتبعة في التعامل مع النزاع وما إذا كانت فعالة للحل.

10- صعوبات الدراسة:

كثرة المراجع والمعلومات البحثية مما شكل صعوبة تحديد الأفكار وضبطها..

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: النزاعات العرقية – مفاهيم ومصطلحات –

أدى مسار نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي إلى بروز العديد من المتغيرات الجديدة على المسرح الدولي، من ذلك ظهور العرقيات والجماعات العرقية كفواعل جديدة داخل الوحدات السياسية، على اختلاف توجهاتها ومطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمر الذي جعل مسألة النزاع العرقي من أولى الاهتمامات الدولية مما يدفعنا إلى محاولة فهمها لبناء مقاربة مفاهيمية تساعد على دراسة النزاعات العرقية.

المطلب الأول: العرق / العرقيات.

من أجل تحديد مفهوم العرقيات والجماعات العرقية تشتمل على صعوبة كبيرة خاصة وأن مصطلحات العلوم السياسية تمتار بالنسبية، الأمر الذي ولد التشابك والتداخل مع مفاهيم أخرى، كما أن ضبط مصطلح النزاعات العرقية يواجه مشكلة التعدد والاختلاف لما يحمله من معاني ومدلولات، وعلي فإن هذا المطلب يتضمن الجهد في تحديد وضبط مفاهيم الظاهرة المدروسة وما مدلول مصطلح العرقية؟ وهل يتداخل مع غيره من المفاهيم؟

اعتماد العرقية في سيرورة السجلات الفكرية والسياسية السائدة في العالم، أثيرت الخلافات حول عدم الاتفاق على مضامين ودلالات مصطلح العرقية حيث يستخدمه البعض لوصف جماعة أو أقلية والآخر للإفصاح عن أمة أو قبيلة، والبعض الآخر يتأقلم عنها كإشارة لثقافة ضمن إطار الهوية.

أولا: العرق.

1- لغة:

تشير كلمة العرق لغويا إلى الجذر الذي تنحدر منه الجماعة وبالتالي فإن العرق يحمل مدلولا بيولوجيا فطريا.[1]

بمعنى أن الجماعة العرقية ترتبط فيما بينها برابطة الدم والقرابة حيث ينحدر أفرادها من أصل واحد.[2]

([1]) Franche Dominique, Géréalogie du ge, (Editions tribord, 2004), P 19

([2]) أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2001)، ص 73.

2- اصطلاحا: مصطلح العرق "La Race" ظهرت جليا في العصر الحديث انطلاقا من فترة الخمسينيات وقد تم طرح العرق كمسألة وراثية بيولوجية لا دخل للأفراد فيها، فهم لا يقررونها وإنما تنشأ بينهم نتيجة التزاوج من نفس أفراد الجماعة المنتمية لها، هذا ما أطلق عليه François Fonval "فرانسوا فونفال" بانغلاق الجماعات وعزلتها وتباعد أقاليمها، الأمر الذي ساهم في بروز ثقافة خاصة بكل جماعة. (1)

ونجد سليم درنوني يعرف العرقية على أنها مصطلح يوصف به جماعة من البشر، تبنى بينهم رابطة قائمة على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية، فمصطلحات مثل العرق الإنجليزي والعرق اليهودي والعرق الإفريقي والعرق الفرنسي على سبيل المثال، تبدو صحيحة هنا، إذ تنطوي هذه المصطلحات على أن اللغة المشتركة والدين والإقامة في البقعة الجغرافية نفسها، والمواطنة في دولة واحدة تخلق روابط عرقية، لكن البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم ويكرسون الاختلافات عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل. (2)

في حين يعتبر كل من " ميشال بامشاد " (Michael Bamshad) و" ستيف أولسون " (Steve Olsan) أن العرقية هي عامل أساسي في حياة البشر وهي ظاهرة متأصلة في التجربة الإنسانية، فمثلا هتلر قد ميز بين الآريين وغير الآريين على أساس سجلات وراثية، وتبعا للنازية فإن الأجناس الأخرى من غير الآريين كان يتم تحديدهم بخصائص سيكولوجية وجسدية لصيقة بهم. (3)

كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية منتصف تسعينات القرن 20 الصياغة الأولى لمصطلح التعددية العرقية كبديل لمصطلح العرق، ويشار به إلى تجمع العديد من العرقيات المتباينة والمميزة والمستقلة في المجتمع. (4)

وقد تم اقتراح المصطلح من جديد سنة 1896 من طرف "فوش دولابوش" (Vauche de la pouge) كمحاولة للتعريف بينه وبين مفاهيم أخرى خاصة منها الإثنية. (5)

---

(1) صخر الحاج حسين، " نظرة إلى مفهوم العرق: عرق أم إثنية"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/30 http// :www.tahawalat.com/CMS/article.Phpid=article :904.html.

(2) سليم الدرنوني، " العرقية والإثنية: نظرة في المفهوم"، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/12: http// :www.dernounisalim.com/ ?98%/article.php22id.html

(3) ميشال بامشاد وستيف أولسون، " العرق في حياة البشر "، مجلة العلوم، ع20، (جانفي 2004)، ص 04.

(4) Burtonjohn, « Conflict : Humanneeds theory », Marlins press 115, (2009), P 301.

(5) ابراهيم عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الهوية في إفريقيا، (بيروت: 1993)، ص 92.

في حين نجد أن مفهوم العرق عند "ماكس فيبر" (Max Weber) يندرج ضمن استعمالات مفهوم الإثنية إلى جانب الأمة، ويعرف على أنه " وحدانية الأصل في تكوين الجماعات".[1]

ثانيا: العرقيات:

كما نجد "أني ليبلون" (Anais Leblon) يعرف العرقية " على أنها السلالة التي تكون وفق رابطة أصل مشترك يتبلور في سمات فيزيولوجية كاللون وشكل العيون .... إلخ".[2]

التعريفات المذكورة سابقا تركز في مجملها على التشارك في أصل واحد وسلالة واحدة، هذا العنصر المشترك تم إعادة النظر فيه، نظرا لظهور زيجات بين مختلف المجموعات حتى بين تلك الأشد اختلافا وهذا مرده إلى وسائل الإعلام والاتصال واتجاه الجماعات نحو التفتح والتفاعل مع جماعات أخرى مغايرة لها ثقافيا.

ثالثا: مطالب الجماعات العرقية.

وللجماعات العرقية مطالب وحقوق، تدعى لنيلها خاصة إن اكتسبت مستوى من الوعي والثقافة تخرجهم من نطاقها البيولوجي الفطري لتؤسس توجها فكريا وسياسيا.

وتتمثل أغلب المطالب فيما يلي:

1- المطالب الاجتماعية والثقافية:

تطرح الجماعات العرقية مطالب خاصة بأفرادها تتعلق بنظام الوحدة السياسية التي تعيش فيها والمجتمع الذي تنتمي إليه، وعادة ما تكون العادات والتقاليد والدين وحماية السلالة والأصل المشترك.

العادلات والتقاليد:

تطلب الجماعات العرقية باحترام اختلافاتها البيولوجية واحترام عاداتها وتقاليدها والسماح بممارستها ضمن إطار استمرار السلالة وبقاءها.[3]

([1])ابراهيم عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص 93.

([2]) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، (الأردن: المركز العلمي للدراسة السياسية، 2002)، ص 22.

([3]) محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 22.

السلالية والأصل المشترك:

في هذا تسعى الجماعات العرقية إلى ضمان بقاء العنصر السلالي ومنع أي اضطهاد أو قمع، والتنديد بالعمليات التي تتخذ في إطار ذلك. [1]

الدين واللغة:

عادة ما تطالب العرقيات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي، ومن جهة أخرى فللغة مكانة كبيرة لدى الجماعات العرقية باعتبار أنها تعكس وتعبر عن أصلهم الواحد، وسماتهم المشتركة، كما أنها الوسيلة في الحراك الاجتماعي وعلاقات الدولة والكفاءات الإدارية...إلخ. [2]

2- المطالب السياسية: [3]

تمثل أغلبها في الانفصال لمحاولة التحرك ضمن كيان أسي جديد يضمن استمرارها، أو الإندماج مع سلالة تعرفتها أو فصلها.

تطالب أيضا العرقيات بالاستقلال أو الخصوصية ذلك في إطار الاعتراف بسماتها وقيمتها وتميزها في المجتمع.

3- المطالب الاقتصادية: [4]

تتمثل عادة في المطالب المتعلقة بالتوزيع العادل للثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات، لا على أساس الاختلاف الفيزيولوجي.

الجماعات العرقية وإن اختلفت مطالبها، وتعددت حقوقها فإن يتم التعامل معها وفق فلسفات عامة تتبعها النظم السياسية، تجسدها من خلال استراتيجيات تتمثل في: [5]

- الاستيعاب والدمج: من خلال تكوين ثقافة واحدة أنظمة تعليم وأساليب تربوية موحدة، وعمليات استيعاب مادية ومؤسساتية.

([1]) صخر الحاج حسين، المرجع السابق.

([2]) عبده المختار موسى، " دارفور من أزمة دولة إلى صراع قوى عظمى"، (قطر: مركز الخليج للدراسات، 2009)، ص23.

([3]) Moore H Will, « Ethnic Minority and Foreign Policy », (Sais Review, n°02, Vol16, 2007), P77

([4]) Ibid, P 78.

([5]) أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 101.

- اقتسام السلطة والحدود: من خلال ائتلاف حاكم وفي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات العرقية.
- القسر: أسلوب تمارسه العرقية الأكثر تعددا.

إضافة إلى عمليات التطهير العرقي واستئصال وترحيل الإجباري التي تمارسها الأنظمة الحاكمة ضد الجماعات العرقية.

المطلب الثاني: العرق والمفاهيم المشابهة.

لفظ العرق والعرقية تتشابك وتتداخل معه مفاهيم مصطلحات أخرى مثل القومية، الإثنية، الأقلية، الأمر الذي يخلق اللبس والتعقيد، مما يدفعنا إلى توضيح مواطن اللبس من خلال تقديم تعريفات لهذه المصطلحات وما يفرقها عن مصطلح العرق.

أولا: الإثنية:

هناك تداخل كبير بين العرقية والإثنية، إلى حد أن هناك من يقول بالعرقية الإثنية أو الإثنية العرقية وهذا الطرح كان سائدا بشكل كبير فترة الثمانينات، ففي معجم Oxford نجد أن شرح كلمة إنثية (Ethnic) متعلق بالعرق Race. [1]

لنلاحظ أن بعض الباحثين غالبا ما يعرفون الإثنية على أنها السلالة والعرق، غير أنه ولغويا هناك فرق بين العرقية والإثنية، فالأولى تشير إلى الجذر الذي تنحدر منه الجماعة العرقية وبالتالي تجمعهم رابطة الأصل المشترك، أما الإثنية فتتعلق بالخصائص المشتركة لأعضاء الجماعة أو المجموعة التي تكون بينهم. [2]

وهذه الخصائص تميزها عن باقي الجماعات وتتمثل في:

- لها حدود قد تتكمش أو تمتد تبعا لظروف تاريخية واجتماعية معينة.
- إن الإثنية شعور طبيعي وفكري في الجماعة الإنسانية تقوي وتضعف تبعا لظروف اجتماعية واقتصادية وتاريخية معينة.

([1]) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 19.

([2]) محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 22.

إذا فالجماعة الإثنية كما ذكرنا سابقا أولئك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة تميزهم عن غيرها إذ لم ينحدروا من أصل عرقي واحد. [1]

من ذلك يتبين أن الفرق كامن في أن الإثنية اكتسبت مدلولا ثقافيا في حين أن العرق اكتسب مدلولا فطريا. [2]

ثانيا: الأقلية:

يطرح مشكل الأقلية عندما يتعثر مشروع بناء الأمة، ومشروع بناء الأغلبية الاجتماعية السياسية، هذا المشروع الذي تطمح إليه كل دولة من أجل أمنها الجماعي ورقيها وتماسكها. [3]

وفي محاولة التفريق بين العرقية والأقلية تم اعتماد ثلاث اتجاهات لتحديد مفهوم الأقلية وهي:

- **الاتجاه العددي:**

يرى أنصار هذا الاتجاه أن مفهوم الأقلية مرتبط بعدد الأفراد المنتمين إليها والذين تجمعهم روابط مشتركة تميزهم عن غيرها داخل المجتمع المشكل للدولة الواحدة على إقليمها و نذكر من بين أنصار هذا الاتجاه الأستاذ ستانسيلا فتشيرنيتشف الذي اعتمد سنة 1997 على المعيار العددي في تحديد مفهوم الأقلية – بتصرف – " هي مجموعة من الأفراد يعيشون مقارنة مع باقي السكان ولهم خصائص تختلف عن الأغلبية ولهم إرادة في الحفاظ على هويتهم". [4]

- **اتجاه الفاعلية:**

يرى أنصار هذا المعيار أن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو العنصر المحدد لمفهوم الأقلية، وهي حسبهم كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة أو مغلوب على أمرها

([1]) براين وايت، ريتشارد ليتل، وسميث مايكل، قضايا في السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: دار النشر، 2004)، ص 180.

([2]) صخر الحاج حسن، المرجع السابق.

([3]) سمية بلعيد، " النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعة 2011/2010)، ص16.

([4]) Joseph SNye, « Understanding international conflicts : an introduction to theory and history, Pearson international, 2007, P 158.

بغض النظر عن عدد أفرادها كثرة كانوا أم قلة، ويستدلون على ذلك يوضع الهنود الحمر في أمريكا في بداي الغزو الأوربي لها وكذلك الزنوج في جنوب إفريقيا أيام حكم تميز العنصري. [1]

وبالتالي فإن الأقلية حسب هذا الاتجاه " وهي كل مجموعة ربطها روابط بيولوجية أو ثقافية تميزها عن غيرها تتعرض للاضطهاد أو التمييز أو عدم المساواة".[2]

- **اتجاه الفاعلية والدمج معا:**

لقد تعرض أصحاب معيار العدد كما أصحاب معيار الفاعلية على كثير من الانتقادات مما حدد بمجموعة من الدارسين إلى اعتماد المعيارين معا في اتجاه واحد، وتتمحور تعريفاتهم مفهوم الأقلية بين الجمع المتزامن بين قلة العدد ودونية الوضع الاجتماعي والسياسي، ليكون تعريف الأقلية كالتالي:

" مجموعة من مواطني دولة ما تختلف عن أغلبية المواطنين الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة: مع شعورها بالتهميش الاستهداف من غيرها، كما أنها لا تتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى".[3]

مما تم ذكره فإن للعرقية مدلولا مغاير لمدلول الأقلية إلا أن ذلك لم يمنع من وجود رابطة إن صح التعبير، حيث تذكر أقلية عرقية، وكل عرقية يمكن أن تصبح أقلية، وجود التوجه السياسي المشترك نحو بناء مشروع أمة واحدة.

ثالثا: القومية

حسب " أنتوني سميث" (Antony Smith) فإن القومية تقوم على أساس المجموعة التالية من الافتراضات: [4]

- العالم المقسم إلى أمم.
- الأمة هي مصدر كل القوة السياسية والاجتماعية، والولاء للأمة يفوق جميع الولاءات الأخرى والتي الشعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه.

([1]) أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 77.

([2]) المرجع نفسه، ص ص 78-79.

([3]) Jeudy Henri, Ethnologe Politique, Paris : Armand Colin, 1997, P27.

([4]) سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 17.

فالقومية " بذلك هي حركة سياسية وفكرية تسعى لجمع الأمة وحدة سياسية على خلاف الأمة وبالتالي القومية تمثل الأمة والعكس غير صحيح".[1]

أما العرقية " هي حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها وحدة إلى الرغبة في التجميع داخل دولة مستقلة أو انضمام إلى الدولة الأمة".[2]

وفي آخر هذا المطلب نخلص إلى أن الإثنية والأقلية القومية مفاهيم تختلف عن العرقية، باعتبار أن هذه الأخيرة تتعلق بما هو بيولوجي فطري في حين أن الإثنية تتعلق بما هو مكتسب، أيضا هناك فرق بين العرقية والقومية هو وجود شعور الانتماء والتوجه نحو بناء دولة موحدة، وفيما يخص الأقلية وإن كانت عرقية إلا أنها ترتبط أكثر الجانب العددي والوضع السياسي الاجتماعي.

المطلب الثالث: النزاع العرقي.

تعتبر السلوكات التي تنتهجها كل مجموعة عرقية تجاه المجموعة الأخرى هي سلوكات تحكمها وتوجهها الأهداف، بما يتلاءم مع مصالحها الحيوية، وذلك على مستويين اثنين:[3]

أولهما هو الاختلاف الطبيعي بين مجموعتين على الأقل والذي ينجم عن تضارب الرؤى ووجهات النظر حول موضوع معين أو مسألة ما، وكل فشل في إيجاد أرضية للتفاهم والتوافق وقبول العيش المشترك يحول الاختلاف البسيط إلى الصراع يقوده الطرفان دفاعا عن وجهة نظرهم.

وثانيهما هو الأزمة التي تشكل مرحلة متقدمة عن الصراع بين مختلف المجموعات العرقية ويأخذ الصراع في هذه المرحلة شكل النزاع بين مختلف الجماعات، مما يؤدي إلى بروز تهديد جدي لكيانهم وبنيانهم الاجتماعي.

أولا: النزاع كمفهوم:

النزاع كمصطلح فهو مشتق من الكلمة اليونانية Conligére وتعني الكفاح مع أو التصارع معا Strike Together.[4]

والنزاع اصطلاحا يعني الوضعية التي يتواجد فيها طرفان على الأقل في حالة اختلاف وعدم تفاهم أو تضارب في الرؤى والمصالح حول قضية ما.[1]

([1]) عبده المختار موسى، المرجع السابق، ص 24.

([2]) المرجع نفسه، ص 25.

([3]) محمد العربي بن عزوز، زمن هنغتنتون؟ صدام الحضارات ونهاية التاريخ، (دار النهضة العربية: 2009)، ص 26.

([4]) Mitchell. C.R. The structure of International Conflicts, Part 1 (macmillan, 1981), P15.

ويعرفه معجم Le petit Larousse " على أنه تعارض مصالح بين دولتين أو جماعتين فأكثر، وحيث لا يتم الوصول إلى حل إلا باستعمال العنف والتفاوض أو تدخل طرف ثالث كالأمم المتحدة عن طريق الوساطة أو التحكيم أو اللجوء إلى المحكمة الدولية. [2]

كما يعرفه "ميتشل" (Michelle) في كتابه (The structure of international) " أنه أي حالة فيها طرفان يتصوران أن أهدافها غير توافقية".[3]

واعتبره "ستيفن والف" (Stefan Walff) على أنه " الوضعية التي يتواجد فيها طرفان على الأقل في حالة اختلاف وعدم تفاهم أو تضارب في الآراء والمصالح حول قضية ما".[4]

والنزاع كمفهوم لم يسلم من إشكال تداخل مدلوله مع مدلولات أخرى منها العنف والذي اعتبره العالم الأمريكي "وليام زرتمان" (William Zertman) " أداة من أدوات النزاع تلجأ إليه الدول لتبرير مصالحها".[5]

ثانيا: التنازع بين العرقيات.

والنزاع العرقي هو النزاع الذي ينشأ بين مجموعتين عرقيتين أو أكثر، ويجب في هذا المقام التفريق بين النزاع العرقي والذي تكون أحد محدداته عاملا عرقيا وبين النزاع الذي تقوم فيه العرقية كشكل من أشكال التعبئة والتجنيد لأغراض شخصية ولفائدة مجموعة معينة من خلال النزعة العنصرية سياسيا واقتصاديا واعتبار الفروق صفات أزلية الأمر الذي يصعد المواقف العرقية مما يسبب الاضطهاد.

والنزاعات العرقية هي " ظواهر مركبة غير جامدة وهي في ديناميكية مستمرة وذلك راجع إلى عدد خصائصها والعوامل المحددة لها"[1]، والتي منها:

([1]) قسم البحوث والدراسات، " أنواع الصراعات ومفهومه"، تم تصفح الموقع 2015/03/20:
http://www.ljazeera.net/NR/Escers/9085D544-2D2D475C-AC8C-6A6BA339F148.html

([2]) عادل زقاغ، " تدخل الأطراف الثالثة في النزاعات الإثنية: فحص للمقاربات المنتمية لأنماط التحليل العقلانية والمؤسساتية والبنائية"، تم تصفح الموقع 2015/03/18:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/intervention.html

([3]) زياد الصمادي، حل النزاعات، (جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010)، ص 51.

([4]) جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 22.

([5]) زياد الصمادي، المرجع السابق، ص 53.

- الاعتراف المتبادل بهوية كل طرق من أطراف النزاع.
- التفاعل الدائم بين المجموعات العرقية.
- التعبئة العرقية لغالبية أفراد الجماعات.

ثالثا: عوامل تكوين النزاع العرقي.

تتداخل عدة عوامل في تكوين وبلورة النزاعات العرقية أهمها: [2]

- العوامل البنيوية Systemic Causes Structural Conditions

هي المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات مثل نسبة النمو للسكان، قلة الموارد الاقتصادية، انهيار القيم والتقاليد.

- العوامل الوسيطة Intermediaries Causes:

مجموعة العوامل التي تؤدي إلى تحول العوامل البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة مثل السياسات الحكومية التي تنتهج في مواجهة أمة ما كخطط الإنعاش والتقشف.

- العوامل المباشرة Immediate Causes

مجموعة التصرفات والسلوكات التي أدت إلى العنف وتفجره مثل القرارات الحكومية المتخذة ضد جماعة عرقية معينة، مما يدفعها إلى العصيان والتمرد.

مما سبق فإن للنزاع العرقي خصائص وعوامل معقدة متعددة يصعب إجمالها في تعريف شامل إلا أن المسلم به في تعريف النزاعات العرقية هو عدم تعايش المجموعات السلالية مع بعضها البعض.

([1]) محمد العربي بن عزوز، المرجع السابق، ص 30.

([2]) المرجع نفسه، ص 33.

المبحث الثاني: مدخل نظري لدراسة النزاعات العرقية.

تتفجر الصراعات العرقية وتظهر في إقليم ما إذا توفرت مجموعة من الأسباب والعوامل التي تغذي الصراع وتعمل على انتشاره إلى مناطق أخرى بين المجموعات العرقية المختلفة، هذه الأسباب والعوامل ترتبط بالبيئة الداخلية من جهة وبالبيئة الخارجية من جهة أخرى.

وقد تم الاهتمام بدراسة هذه الأسباب والعوامل من خلال مجموعة مقاربات ونظريات، واستنادا على ذلك حاول العديد من المنظرين والمختصين وخبراء السياسة والاجتماع البحث عن حلول واستراتيجيات عملية وفعلية تتضمن آليات التعامل مع النزاعات العرقية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير النزاعات العرقية.

المطلب الأول: أهم مقاربات تفسير النزاعات العرقية.

اعتمد الباحثون والدارسون في تأصيل ظاهرة النزاعات العرقية وردها إلى عواملها وأسبابها الأولية وتشريح مضمونها وكان ذلك من خلال وضع جملة من المقاربات الفكرية.

أولا: المقاربة الصلبة Hard View Theory

يرى أنصار هذه المقاربة أن النزاع العرقي هو نزاع بين جماعات يحركه الاختلاف العرقي حيث أن الجماعات العرقية تبرز كفواعل مستقلة والاختلاف العرقي كخليفة أساسية لانفجار النزاع العرقي، فالخصائص والاختلافات التي تتميز بها الجماعة تعمل على تقوية شعورها بالانتماء والولاء وتقوية الروابط العرقية بين أفرادها ومن هنا تأتي الفرضية القائلة أنه كلما زاد الشعور بالانتماء والتعصب كلما زاد العداء للجماعة الأخرى وبالتالي يتولد النزاع. [1]

وكما يقول صامويل هنغتنتون Samwel Hungtinton " الاختلاف ق خلف على مر الزمن النزاعات الأكثر ضراوة".

وبذلك نرى أن للمشاعر العرقية من أحقاد وكراهية هي التي تحدد سلوك أفراد الجماعات، ومن هنا تضع هذه الجماعات حدودا مع غيرها للفصل وإقصاء الآخر. [2]

([1]) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 28.

([2]) صامويل هنغتنتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، تر. الشايب طلعت، (القاهرة: سطور للطباعة، 1997)، ص 34.

إذا حسب هذه المقاربة فالجماعة العرقية في حد ذاتها هي وحدة التحليلي بخلل من خلالها جل التفاعلات الحاصلة بينها وبين الجماعات الأخرى، وفي هذا نجد المفكر كوفمان Kaufman يتكلم عن تأثير الرموز والفروقات الثقافية والفيزيولوجية والشعور بالاختلاف على سلوكات الجماعات العرقية التي تتبلور في شكل منازعات عرقية. [1]

ويرى بأن سلوك صناع القرار هو الآخر نابع عن الولاء للجماعة العرقية وقيمها الثقافية، الذي يملي عليهم السلوك النزاعي وباستخدام العنف اتجاه الجماعات الأخرى، فيلجؤون إلى تفضيل أفراد جماعاتهم في المناصب السياسية والإدارية كما فعل رئيس أوغندا أبوتي "Aboti" حينما وزع الوظائف السياسية على أفراد جماعته من قبيلة الإنجي "Engi" الواقعة في الشمال. [2]

تعرضت هذه الأفكار للنقد على اعتبار أن الجماعة العرقية ليست عنصر ثابت بل يخضع للتغيير السياسي والثقافي وهذا ما نادت به مقاربة الأولية التطورية Evolutionist primordialism". [3]

ثانيا: المقاربة الوسائلية Instrumentalist Approach

تتأسس هذه المقاربة من فرضية أساسية وهي أن النزاع العرقي ليس وليدا للاختلاف العرقي فأغلب دول العالم تعرف اللاتجانس المكاني وتحتوي على تنوع وتعدد للجماعات العرقية التي لا تتنازع ونجد مثال ذلك في الدول الأوربية، والسبب حسبها كامن في تحريك الفواعل السياسية على المستوى الداخلي كانت أو على المستوى الخارجي، وفي هذا يقول باري بوزان « Barry Buzan » " إن النزاع العرقي أسطورة استراتيجية فليست الجماعة العرقية هي الفاعل بل جزء منها يقودها ويتكلم باسمها ..." [4]

وهذا ما فعله هتلر حينما رسخ فكرة اختلاف العرق الآري وسموه عن باقي الأجناس الأمر الذي جعله ينتهج السلوك النزاعي من أجل أطماعه التوسعية. [5]

كما يؤكد جون بوان « John Bowen » على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية في إثارة الصدام العرقي مركزا على عامل الاستعمار في ظل سياسة فرق تسد لأجل السيطرة وإحكام النفوذ على الوضع الداخلي مثل ما حدث لجماعات الصومال في إثيوبيا،

([1]) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 30.

([2])جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،المرجع السابق، ص 31.

([3]) Amir Pasic, Culture, Identity and security, London : 2000, P 32.

([4]) Ibid, P 33.

([5]) يوسف ناصيف تحي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 292.

وجماعات الهوتو والتوسي في رواندا وبورندي التي كانت تتعايش بسلام وبينهما علاقة تزاوج ومصاهرة ودخولها في نزاع لا يشهد العالم أخطر منه كان بسبب الاستعمار البلجيكي. [1]

أيضا نجد مقال يوغسلافيا التي كانت تعرف بسلمية جماعاتها العرقية قبل وصول ميلوزوفتش « Melozofitch » للحكم و عمله على تحريك العرقيات الصربية ووهمها بأنها مقهورة ومضطهدة مما أدى إلى تفجر الوضع بيوغوسلافيا. [2]

وعن الفروقات العرقية فتعتبرها هذه المقاربة أدوات في يد الفواعل السياسية لتحقيق أهدافها ومصالحها ويأخذ التحريك السياسي أشكالا نذكره كالآتي:

- تحريك داخلي من قبل الأحزاب، وصناع القرار والمسؤولين.
- تحريك خارجي الذي يكون إما إقليميا من طرف دولة جارة أو دوليا من خلال دولة أجنبية.

وقد قام هاوفر وكولي « Hoeffer, Collien » سنة 2001، بدراسة 25 حالة من النزاعات العرقية التي شهدها العالم منذ سنة 1960م واستنتجا أن المشاعر والأحاسيس العرقية لا تشكل سبب مقنعا في حدوث النزاعات عكس سعي النخب إلى تحقيق مكاسبها السياسية والاقتصادية من وراء تحريك تلك المشاعر والأحاسيس للجماعات العرقية. [3]

ثالثا: مقاربة الاضطهاد.

هذه المقاربة تركز على جانب معين للجماعات العرقية التي تطالب بالانفصال مما يؤدي بها إلى الدخول في النزاعات من أجل نيل ذلك.

وبدايات ظهور هذه المقاربة كأفكار تعود لتلك الحركات الأوربيين في استيطانهم لأمريكا وخاصة منهم الإنجليز وبتوالي هجرات الشعوب الأخرى ظهر نوع من التهميش والاضطهاد لجماعة دون أخرى التي تتجه إلى التنازع وتكون لها رغبة انفصالية وتكوين كيان سياسي خاص بها. [4]

ومن أبرز الرواد العرب لهذه المقاربة نجد المفكر اللبناني غسان سلامة « Ghassan Salama » الذي يعتبر أن الجماعة العرقية في تعاملها النزاعي مع غيرها ترتكز على أساس

([1])يوسف ناصيف حتي،المرجع السابق، ص 293.

([2]) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص 55.

([3]) صامويل هانغتنتون، المرجع السابق، ص 100.

([4]) المرجع نفسه, ص 102.

الهوية العرقية وعلى أساس الفروقات وهذا ما يدفعها إلى التصادم والتناحر مع غيرها ومنه تظهر مطالبها الانفصالية والتي بدورها تولد نزاعات أخرى. [1]

ويعطي مثالا على ذلك بأعراق التاصيل في سيريلانكا والأكراد والباسك في الشمال الإسباني والكاثوليك في إيرلندا الشمالية، كما نجد مثال ذلك واضحا في أعراق منطقة البيافرا بنيجيريا. [2]

والاضطهاد كعامل لتفسير المسار التنازعي العرقي، فيكون أقلا على المستوى العرقي ويعززه المستوى الاقتصادي والديني إضافة إلى وجود ضغوطات خارجية الأمر الذي يخلق التوترات بين الجماعة المضطهدة والجماعة المسيطرة وغالبا ما يحدث بين الأغلبية والأقلية، أو بين جماعة عرقية والحكومة كما هو الحال مع شعب الباسك الذي يعاني من التهميش والاضطهاد من طرف الحكومة مما أدخله في دوامة عنف مع منظمة الإيتا ليطالب جراءها بالانفصال. [3]

والاضطهاد من زاوية أخرى له مدى زمني حيث يولد شعور ينتقل من جيل إلى جيل مما ينجم عنه السلوك التنازعي بين أفراد الجماعات المختلفة بمعنى أن مقاربة الاضطهاد ترتكز على ثلاثية مترابطة. [4]

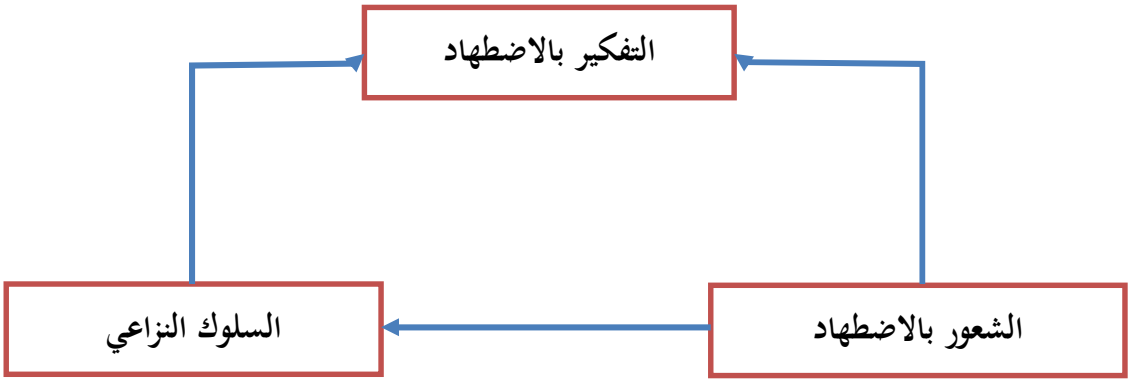

وهناك ثلاثة عوامل تحول الشعور بالاضطهاد إلى مأساة عرقية في الدول: [5]

- غياب نموذج سياسي يراعي التعددية العرقية والاختلافات بين الجماعات.

([1]) حسن مكي، " أسباب ومفهوم النزاعات في إفريقيا"، الرأي العام، 2008، ص 12.

([2]) المرجع نفسه، ص 13.

([3]) Group of Searchers, « IR Theory in practise case study 1999 », in : http://www.aup.co.uk/pdf/bt/baylis/csl/section04/htm.

([4]) حسن مكي، المرجع السابق، ص 20.

([5]) محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والطباعة، 2008)، ص 48-50.

- تدخل أطراف خارجية تنادي بحقوق الجماعات المضطهدة الأمر الذي يولد هوية عرقية مصطنعة مرتبطة بالاضطهاد.
- السيطرة المستمرة لنخب عرقية على حساب أخرى كما هو الحال مع عرقية التغراي في أثيوبيا التي همشت أعراق اللارومو والأمهرة. [1]

رابعا: مقاربة التفوق العرقي.

هناك كتابات فيما يخص هذه المقاربة حيث تربطها أو تعتبرها جزء من نظرية التطور لصاحبها داروين « Darwin » إلا أن هذا الامر يبقى مشكوكا فيه.

حيث وضع عدد من الخلقيين مثل هنري موريس « Henry Morris » مؤسس معهد بحوث الخلق، وصاحب كتاب « The Troubled Waters of Evolution » الذي تكلم فيه عن عوامل الكراهية العرقية، الانحطاط العرقي، التفوق العرقي، الحرب العرقية، كما تناول عنصر العنصرية العرقية رغم الانتقادات الكثيرة الموجهة إليه. [2]

حيث اعتبر أن العنصرية مظهر من مظاهر المجتمع البشري فاليهود كانوا عبيدا في مصر القديمة، ثم ظهر المستكشفون المسيحيون للتبشير في القرن الخامس عشر وقاموا برحلات إلى المناطق التي بها بشر من غير البيض مثل: الهند، آسيا، إفريقيا، وكان الهدف منها إخضاع شعوبها واستغلال أقاليمها ومن هنا ظهر مفهوم التفوق الذي شمل العرق والدين حيث كان البيض مسيحيين وقريبين للإله لذا استحقوا التفوق وإخضاع الآخرين. [3]

والتفوق العرقي المبني على النزعة العنصرية هو السبب الأساس في حدوث الإبادات والمجازر العرقية في العالم مثل التي قام بها هتلر ضد اليهود. [4]

واعتبر أن الأعراق والأجناس الأقل تحضرا ستهزم بواسطة الأجناس الأعلى تحضرا في كافة أنحاء العالم وذلك في شكل نزاعات مثل ما حدث مع العرق القوقازي الأكثر تحضرا حينما هزم الأتراك في النزاع للبقاء، وإن كانت هذه الأفكار لا يقبلها الكثيرين، إلا أنه وواقعيا نجد العديد

([1]) محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص 52.

([2]) المرجع نفسه، ص 53.

([3]) مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون المعاصر، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2006)، ص 35.

([4]) مصطفى أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص36.

من العرقيات التي تعتبر نفسها متفوقة على غيرها وبالتالي تسعى لإلغاءها، وهذا التفوق إما يكون تاريخيا أو دينيا أو ثقافيا أو موروث من الاستعمار الذي يفضل جماعة على أخرى. [1]

وفكرة التفوق العرقي ارتبطت لمدة من الزمن بالنقاشات السياسية ويتجلى ذلك في تصريحات المجالس التشريعية الأوربية في القرن 18 –19 م مثل المجلس التشريعي لمدينة لويزيانا. [2]

قيت هذه التصورات هجوما من المفكرين والباحثين على أساس أن تحاليلها ليست لها أي علاقة بنظرية التطور لتشارلز داروين وهي مجرد أعذار لتبرير السياسات القمعية والهادفة إلى إشعال فتيل النزاعات بين الجماعات العرقية.

خامسا: إحباط العدوان.

من روادها نجد دوب دولار « Dopp Doller » الذي افترض بأن العدوان يترتب على الإحباط بمعنى أن العدوان والنزاع واستخدام العنف يدل على وجود الإحباط وذلك ناتج عن عدم تحقيق استجابة من هدف معين تسعى إليه الجماعة فعندما يكون هناك عائق بين الجماعة ورغباتها تحاول أن تعبئ أكبر قدر من طاقاتها، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها النجاح فإنها تتجه نحو السلوك العدواني التدميري. [3]

ويعتقد بيركوفتز « Berkowitz » أن العدوان ناتج عن إدراك الأطراف التي تمارس السلوك النزاعي بأن هناك تفاوت بين ما تطمح إليه وبين الإمكانيات الموجودة على أرض الواقع، وبقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبيرين ومستمرين بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف أكثر. [4]

وهذا ما ينطبق على الجماعة العرقية فعندما تشعر بالإحباط بمستوى كبير ومستمر تتجه نحو النزاع العرقي وبالإسقاط نجد مثال الباسك في إسبانيا فشعور الإحباط المستمر في عهد الجنرال فرانكو ظهر نزاع مع الحكومة ومع الجماعات الأخرى التي طالبت باستخدام اللغة الإسبانية في كل أقاليم إسبانيا. [5]

([1]) رضا دمدوم، "تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2000)، ص 38.

([2]) المرجع نفسه، ص 40.

([3]) حسن مكي، المرجع السابق، ص 25.

([4]) محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص 55.

([5]) رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 53.

وفي ظل غياب الطابع الوحدوي في الدولة المتعددة العرقيات فإن احتمالات وقوع نزاعات العرقية واردة في أي وقت خاصة في حالات تفكك الدول فهنا تظهر المطالب الانفصالية للجماعات العرقية. [1]

من المعطيات السابقة وإن اختلف المفكرون والمنظرون حول تفسير أسباب النزاع العرقي والسلوك العدائي للجماعات العرقية فتبقى عوامل الاختلاف العرقي ووجود التحريك السياسي الذي يؤجج دور الاختلافات والفروقات بين الجماعات العرقية حتى تخلق التوترات فيما بينها لتتفاقم وتصبح نزاعات عنيفة يصعب التعامل معها وبالتالي يتأثر استقرار الدول ليكون علاج النزاعات العرقية ليس بسيطا بقدر ما تخلفه من نتائج وتداعيات في مختلف مراحلها ومحطاتها وذلك ما سيتم إيضاحه في المطالب التالية.

المطلب الثاني: مراحل النزاعات العرقية ونتائجها.

دراسة ظاهرة النزاع العرقي لا تتوقف فقط عند التعريف وتفسير الأسباب، بل لفهمها لابد من التطرق إلى محطاتها باعتبارها ديناميكية مستمرة ذلك أنها تتجه صعودا إلى العنف والحرب وهبوطا إلى حل النزاع والتعايش والسلام، لتتوسع هذه الظاهرة في المكان والزمان ويكون لها التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

والنزاع العرقي بمختلف مراحله تتفاعل فيه ثلاث عناصر أساسية وهي الصدام والفواعل والأهداف المتناقضة وهذا التفاعل ينتج وضع خطير يتضمن ضحايا وخسائر وانتهاكات للقانون وحقوق الإنسان ... إلخ وذلك منذ تفجر النزاع إلى بلوغه مرحلة العنف وسنحاول تحليل المعطيات السابقة كما يلي: [2]

- مرحلة التصلب والتعصب Duressement

هي مرحلة يكون فيها التوتر واختلاف وجهات النظر مع تمسك كل طرف بآرائه وتوجهاته، ففي هذه المرحلة تتمسك كل جماعة عرقية بفروقاتها وتتعصب لصالح سماتها وأصلها المشترك، ولا تبدي أي نية في التجانس مع الجماعات الأخرى والتفاعل معها.

- مرحلة المناقشات والمجادلات Débats et polémique

([1])Harris Peter, Ben Reilly, « Democracy and deep rooted conflict, (Sweden : 2003) , P62

([2])Ibid, P64

هناك من يطلق عليها بمرحلة العنف اللفظي، حيث تبدأ المناوشات اللفظية والردود العنيفة والحملات الإعلامية، ذلك لاختلاف التصورات والتوجهات بين الجماعات العرقية.

- مرحلة تصعيد النزاع:

حيث تكون فيها الأفعال بدل الأقوال Actions à la place des mots، وتعتبر المرحلة الأخطر في تطور النزاع بين الفواعل والأطراف، فتبدأ بالاستفزازات والاعتداءات المتبادلة.

مرحلة التهديد Les Menaces:

هنا يظهر بشكل واضح الإرادة في استخدام العنف ومحاولة إرغام الآخر على التراجع أو قبوله للهزيمة، وهنا تسعى الجماعة المهددة في إظهار مقدراتها، واستقطاب فواعل وأطراف خارجية تساندها.

- مرحلة العنف:

مرحلة الدخول في استخدام القوة إزاء الجماعة الخصم من خلال عمليات قتل وإبادة واضطهاد وتهجير للأفراد كما حدث في رواندا.

ومراحل النزاع العرقي لها ميزات تجعله مختلف عن باقي النزاعات ويمكن إجمالها في خمس نقاط رئيسية: [1]

- أول نقطة هي تبادل الاعتراف بين الجماعات العرقية بمعنى أن أفراد كل جماعة يعترفون بشكل فردي أو جماعي بالعفوية واختلافات العرقية التي تبرر وجود أفراد الجماعة الأخرى.
- النقطة الثانية هي الاحتكاك والتفاعل فمن البديهي أن تكون الجماعات العرقية في تفاعل دائم الذي يسلمك إما الاتجاه الإيجابي بالتعايش وتجاهل الخلافات وهذا ما نجده في العرقيات الأوربية بأوروبا، وإما الاتجاه السلبي وهو تفجر النزاع بين العرقيات طبعا بوجود العوامل والأسباب المساعدة على ذلك.
- أما النقطة الثالثة هي التفريق بين الجماعات الفاعلة في النزاع، بمعنى فصل الجماعة المعتدية والجماعة التي وقع عليها الاعتداء ويتضح هنا عنصر الوعي والقصد ووجود النية المسبقة وإرادة للقيام بأعمال عنف واعتداء ضد الجماعات الأخرى.
- النقطة الرابعة وهي التعبئة العرقية وذلك بالتركيز على النزعة العنصرية وتكريس الاختلافات والفروق البيولوجية وهوية كل جماعة عرقية، وهنا تتجلى مظاهر التعبير عن القوة لكل

(1) رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 62.

جماعة والتفاف أفرادها حول أصلهم وهويتهم وأهدافهم وإظهار نوع من التصميم والتلاحم والتكاثف في مواجهة أفراد الجماعة الأخرى.

- وأخيرا النقطة الخامسة وهي أن يكون النزاع من أجل عنصر محدد لمفهوم العرقية وهذا عنصر أساسي للتعريف بين النزاع العرقي عن غيره من أنواع النزاعات وهنا نجد عنصر الإحساس بالتهديد في جوهر الهوية العرقية.

والنزاع العرقي بهذه المراحل والميزات يتعرض لآلية الانتشار والتوسع[1]، فهي آلية لتدفق هذا النزاع، وحسب مانوسميد لارسكي« Manus Midlarski » على أنه نوع معين من السلو كمن خلال الزمان والمكان حسب نتيجة التأثير التراكمي للأحداث المستقلة ويكون نتيجة التفاعل بين مجموعة عرقية وعناصر محددة من بيئتها مثل العوامل الاجتماعية والسياسية فينتقل من المكان الأصلي الحدود الوطنية إلى الدول المجاورة و من ابرز هده العوامل ندكر:[2]

- التواصل الجغرافي: فالقرب الجغرافي مع وجود المشاعر العدوانية بين الجماعات يضاف إلى ذلك تناقض المصالح بين الدول المتجاورة، هذا يولد حالة ضعف للدول التي تجاورها مناطق نزاع عرقي.
- القرابة العربية: يكون هذا التأكيد على الأهمية البالغة للأصل المشترك والولاءات العرقية التي تتجاوز الحيز المكاني والجماعات، وفي هذا الإطار يبرز جون فاسكيز John » « Vasquez أن هناك فرصة لحدوث النزاعات العرقية إذا كان هناك تحالف عرقي عابر للحدود بين الجماعة العرقية المشمولة بالنزاع وجماعة تهيمن على السلطة السياسية في دولة أخرى.
- الصراعات السابقة: عامل آخر في تدفق النزاعات العرقية وانتشارها وهو التراكم التاريخي الصراعي سواء تعلق بالحدود أو مطالبة دول بأقاليم تعتقد أنها من حقها وهذا ما يشجع على الدخول بشكل غير مباشر في نزاعات دول أخرى، فالتدخل في النزاع العرقي من قبل دولة ما يحدث في إطار دولة عنف قد يكون نتيجة النزاع الذي طال أمده، فالنزاعات المتجددة لفترات طويلة تميل إلى انتشار السلوك النزاعي العدائي على جميع مجالات العلاقات بين الدولتين.

وفي ظل انتشار النزاعات العرقية مع غياب حلول للقضاء عليها واحتواءها، فإنها تخلف تداعيات ونتائج سلبية، تمس جميع الجوانب والميادين وتتجلى في مظاهر تهديد لاستقرار الدول وأمنها، ونحاول إدراج أغلب النتائج فيما يلي:

([1]) رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 62.

([2]) محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص 58.

اولا: سياسيا:

- **مشكلة انهيار الدولة:**

فالنزاع العرقي يؤدي إلى تعطيل أجهزة الدولة وتفككها وضعف سلطتها وعجزها على القيام بمهامها تجاه مواطنيها، ويكون الانهيار إما جزئيا مثل فقدان السيطرة على إقليم من الأقاليم أو انهيارا كليا مع عجز أحد الأطراف المتصارعة على فرض سلطته. [1]

- **تساقط الدول وحلول العرقيات محلها:**

ومنه تجسيد ذلك نجده بإفريقيا، ففي سعيها لضمان حقوقها تطالب العرقيات باستقلالها من خلال تضمين دساتير وتشريعات وقوانين تعرف بوضعها وتميزها، وهذه الحالة تمهد لتكريس مفهوم العرقية بدل المواطنة داخل الدولة، مع العلم أن هذه الأخيرة تعرف بالضعف في هياكلها ومؤسساتها في القارة الإفريقية الأمر الذي يهدد بقاءها واستمرارها، ذلك ما تعكسه نتائج النزاعات العرقية بتولي الجماعة الرابعة مقاليد السلطة وتأخذ السياسة الطابع العرقي في ممارساتها. [2]

ثانيا: اجتماعيا:

- **النازحين اللاجئين:**

وتعتبر النتيجة المباشرة الأولى للنزاعات، إذ ينزح الآلاف من السكان من مناطق النزاع نحو بلدان مجاورة، مما يخلق ضغطا على تلك البلدان فيما يخص التكفل الغذائي والصحي وتوفير الحماية لهم، بما يحفظ حياتهم. [3]

- **تجنيد الأطفال:**

ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات والحروب نجدها في أمريكا اللاتينية وآيا وإفريقيا، نظرا للحاجة الملحة لعدد أكبر من حاملي السلاح والمقاتلين، ففي إفريقيا مثلا يصل عدد

([1])Quion Kevin, Michadtle Hechter and others, Ethnicity Insurgency and civil war revised, Washington : 2003, P 72.

([2]) رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 102.

([3]) مصطفى مجدي الجمال، قضايا السلم المنشودة في إفريقيا – التحولات الديمقراطية والسياسات العامة، (القاهرة: دار الأمين للنشر والطباعة، 2005)، ص 201.

الأطفال المجندين إلى أزيد من 400000 طفل سنوات 2002 – 2003 وحاليا يفوق 800000 طفل، وفي نفس الوقت يشكل الأطفال نصف عدد النازحين. [1]

- **انهيار القيم الاجتماعية:**

لقد أدى انتشار العنف العرقي في المجتمعات وتفشي الفساد والشحن الطائفي إلى انهيار الكثير من القيم الاجتماعية التي شكلت إلى وقت قريب ضمانة أخلاقية للسلوك القوي وساهمت في خلق جو من التعايش في فترات معينة من التاريخ الإفريقي لكن الأحداث التي تعيشها إفريقيا أدت إلى تراجع دور القيم انعكست سلبا على الوطن والمواطن. [2]

ثالثا: أمنيا:

- **انتشار السلاح الخفيف:**

تتسبب فيه النزاعات العرقية والذي بدوره يتسبب في تهديد السلم والأمن حيث تنتشر الأسلحة الخفيفة وتقع بين أيدي جماعات متمردة وبالتالي انتشار ظاهرة تجارة السلاح وتهريب السلاح وجلب المرتزقة وأمراء الحروب ومنه تعجز الدول عن السيطرة على الوضع، كما حدث في منطقة دلتا النيجر، غرب إفريقيا ودارفور بالسودان. [3]

- وجود مرتزقة أجانب:

الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الأمن وزيادة حدة التوترات وحالة من عدم الاستقرار كما حدث في الكاميرون والتشاد حيث تتواجد بها عدد كبير من المرتزقة. [4]

رابعا:صحيا:

- انتشار الأوبئة والأمراض:

حيث أن النزاعات العرقية تخلق بيئة ممتازة لانتشار مختلف الأمراض والأوبئة ذلك لممارسة كل أشكال العنف واستخدام الأسلحة المضرة بحياة الإنسان خاصة في ظل وجود بيئة صحية متدهورة إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للدولة ووجود معدلات فقر مرتفعة،

([1]) مصطفى مجدي الجمال، المرجع السابق، ص 202.

([2]) المرجع نفسه، ص 203.

([3]) مصطفى مجدي الجمال، المرجع السابق، ص 204.

([4]) رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 170.

فهذه العوامل ومع غياب الرقابة تتسبب في وجود أمراض مثل السيدا، الكوليرا، الإيبولا ... إلخ، ونجد هذا المشهد في القارة الإفريقية بامتياز. [1]

وهذا المخطط يعطي مثال على دولة أوغندا بتزايد نسبة الإصابة بالإيبولا بعد نشوب النزاع العرقي بها. [2]

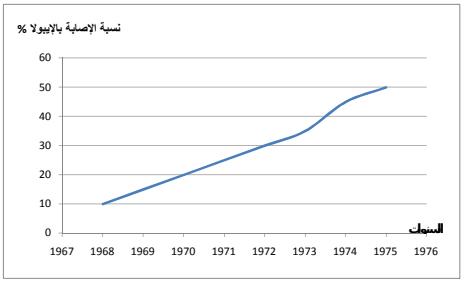

فترة الإبادة العرقية

المصدر: راجع صبور محمد صادق، **مناطق الصراع في إفريقيا**، (القاهرة: دار النشر، 2008)، ص 200.

خامسا: اقتصاديا:

تخلف النزاعات العرقية مشاكل اقتصادية تتطلب وقتا طويلا لمعالجتها خاصة منها الفقر والبطالة فمثلا في نيجيريا تعيش نسبة 89% من سكانها تحت درجة الفقر، وفي رواندا ارتفعت نسبة البطالة إثر النزاع إلى 35% كما تنهار البنى التحتية الاقتصادية والمؤسسات المالية ويتدهور النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤثر بالسلب على مجال الأمن الغذائي والأمن البشري. [3]

([1]) رضا دمدوم، المرجع السابق،، ص 171.

([2]) المرجع نفسه، ص 172.

([3]) المرجع نفسه، ص 173.

المطلب الثالث: آليات وحلول نظرية للنزاعات العرقية.

بالنظر إلى ما تخلفه النزاعات العرقية من تداعيات وآثار تشكل خطرا وتهديدا على جميع الأصعدة والميادين مما استوجب نقل التركيز من على دراسة أسبابها ودوافعها إلى محاولة وضع حلول فعالة وآليات ناجعة من خلال مقاربات واستراتيجيات يمكن بواسطتها التعامل مع النزاعات العرقية سواء بإدارتها أو حلها في سبيل القضاء عليها وتجنب وقوعها مرة أخرى.

وقبل توضيح أهم المقاربات والاستراتيجيات التي تم وضعها للحد من آثار النزاعات الإثنية، نحيط أولا بالاستخدامات الفكرية في مجال التعامل مع النزاعات العرقية.

- إدارة Management
- تسوية Arrangement
- حل Résolution

فيما يخص إدارة النزاع فهو أسلوب لتعديل سلوك النزاع بهدف الحد من آثار النزاع الإثني وخفض درجة تعقيده. [1]

أما عن تسوية النزاع فقد ميزها ستيفان وولف Steven Walf عن الإدارة حيث رأى أنها تهدف إلى تأسيس إطار مؤسساتي من خلاله يمكن استيعاب المصالح المتضاربة لمختلف المجموعات في حل وسط يفوق كل الفوائد المتوقعة ويجيب على جميع المطالب العرقية، ويؤكد على نوعية المطالب وطبيعة العلاقة بين الأطراف المتنازعة التي تحدد في نهاية المطاف إدارة أم تسوية النزاع والتي قد تكون مطالب انفصالية مثل ما حدث في الكوسوفو، أو النزاع بتقرير المصير الداخلي مثل كاتالونيا. [2]

أما حل النزاع فالغرض منه مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع في فهم حاجات الأطراف الأخرى ومصادر النزاع وموضوعاته والعمل على إنهاء النزاع، وعادة تلي هذه الخطوة إدارة النزاع وتهدف إلى إيجاد الترتيبات الدائمة للنزاعات ومن أمثلتها مساعدة الفئات المتحاربة في مناقشة شكواهم وحاجاتهم مثل الحاجة للموارد وقد تتضمن القرارات إعطاء الحكم الذاتي السياسي لجماعة عرقية أو زيادة الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل لمجموعات مهمشة. [3]

([1]) رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 174.

([2]) مصطفى مجدي الجمال، المرجع السابق، ص 120.

([3]) المرجع نفسه، ص 125.

من المعطيات السابقة نجد أن التسوية يغلب عليها الطابع القانوني من وساطة وتحكيم وتفاوض في حين أن الإدارة هي كيفية التعامل مع النزاع في ميدانه، أما الحل فيفضي إلى إنهاء النزاع واستعادة حالة اللا عنف. [1]

أولا: الآليات:

كانت أولا محاولات لتطوير معايير قانونية دولية جديدة، أوضحها تأمين الحماية القانونية لأفراد المنتمين إلى أقليات إثنية وكمثال لذلك نجد القرار رقم 1335/48 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيضا نجد الاتفاقية المعنية بالإبادة الجماعية لسنة 1947 التي تجعل القيام بإجراءات بقصد تدمير جماعة إثنية عمل غير مشروع.

من جهة أخرى أنشأت الأمم المتحدة محاكم متخصصة للنظر في جرائم النزاعات الإثنية مثل محكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة ICTY. [2]

أما فيما يخص أهم النظريات التي بحثت في إيجاد حلول للنزاعات الإثنية نجد:

ثانيا: نظرية الاحتياجات الإنسانية الأساسية Basic Human Needs Theory: [3]

التي تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها وأن هناك آخرين يشكلون حاجزا أمام إشباعها، ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات، ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية، على سبيل المثال إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجا.

وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة.

وفقا لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات Satisfisse لهذه الاحتياجات.

([1]) زياد الصمادي، حل النزاعات، (جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة: 2010)، ص 15.

([2]) المرجع نفسه، ص 52.

([3])المرجع نفسه، ص 53.

من أهم الباحثين في هذه النظرية هم جوهان قالتن « Johan Galton » وجون بورتن « John Burton » هذا الأخير الذي يرجع أسباب النزاعات إلى المؤسسات والتقاليد الاجتماعية التي لا تنسجم مع الحاجات البشرية، فرفض هذه السلوكات الاجتماعية البديلة المصممة لتلبية هذه الحاجة كالنزاعات العرقية.

ثالثا: نظرية التعلم الاجتماعي « Social Learning Theoryé »: [1]

تمثل هذه النظرية أحد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع ونظرية التعلم الاجتماعي فيما يخص مجال دراسات السلام والنزاع مبنية على فكرة الرد العدواني المؤسس على إحساس الانزعاج الناتج عن الخوف وعندما يطرأ أمر يؤدي إلى إثارة الخوف لدى الإنسان فإنه يشعر بالانزعاج والتوتر ويسعى إلى استبدال الإحساس بالخوف إلى الإحساس بالأمان، ويكون اختيار هذا السلوك مبني على التربية والتعلم الاجتماعي اللذان يوفران للإنسان مجموعة من السلوكيات التي يستخدم أحدها أو بعضها لدرء الخوف والانزعاج، وأن التربية الاجتماعية في مقدورها أن توفر للأفراد سلوكيات سلمية غير عدوانية تؤدي إلى إحلال الطمأنينة بدل الخوف وبالتالي معالجة أوجه النزاع.

فمثلا من خلال التربية والتعلم الاجتماعي يمكن تغيير السلوكات العدائية التي تميز الجماعات كجماعات الهوسا والهوتو والتوتسي الموجودة في إفريقيا.

ومن مؤسسي هذه النظرية ميلر « Miller » و دولار « Dollard ».

وبعيدا عن الحلول النظرية والآليات فإن تعاظم آثار النزاعات العرقية بشكل يهدد أمن واستقرار المجتمعات والدول حتم على المنظمات الدولية والإقليمية التي تهدف لحفظ السلم والأمن السعي لإيجاد آليات وسبل لتخفيض وحدة تلك الآثار من خلال المساعدات والإغاثات وإرسال البعثات السلمية.

وربطا بما تم عرضه في هذا الفصل فإن هذا المخطط يوضح مراحل تطور النزاع وطرق التعامل معه بهدف تحقيق السلم في حالاته المتعددة.

رابعا: حفظ، صنع وبناء السلام.

وجدت دراسات نظرية حول وضعيات تحقيق السلم التي تساهم في معالجة النزاعات العرقية ذلك أن غياب الأمن والسلم يخلق جوا مناسبا لإنفجار النزاعات العرقية واستمرارها، وهذه

(1) زياد الصمادي،المرجع السابق، ص 54.

الوضعيات تتضمن أساليب في إطار حفظ السلم وصنعه وبناءه، و في هذا يميز جالتونغ « Galtung » بين الأساليب الثلاث. [1]

وحسب الدكتور بطرس غالي فإن العلاقة بينها تتضمن اتصالا وثيقا، فصنع السلام يسعى إلى منع أو وقف النزاع، وحفظ السلام يتمثل في الإبقاء على السلم بعد تحقيقه، وبناء السلم بعد انتهاء النزاع يمكن أن يساعد في الحيلولة دون نشوب هذا النزع مرة أخرى. [2]

وفي ذات السياق يرى أن حفظ السلم يعني تواجد الأمم المتحدة في الميدان بموافقة الأطراف المعنية ويستخدم عموما لوقف إطلاق النار. [3]

إذا فحفظ السلم مرتبط بتدخل قوات دولية لفصل الجماعات المتحاربة أو لإجبار أحد الأطراف على التوقف عن استخدام العنف، ومثال ذلك التدخل في الحرب العرقية في رواندا 1994، وقد توسعت أساليب حفظ السلم بإفريقيا الجانب العسكري – بمعنى الاعتماد على القوات المسلحة الدولية – لتشمل دعم مهارات حافظي السلم في التعامل مع مختلف الثقافات ومع الاهتمام بالأقليات والمستضعفين خاصة النساء والأطفال والعناية بالدور الصحي والوقائي كما كان في نزاعات ليبيريا وسيراليون خاصة بازدياد حالات الإصابة بمرض الإيدز. [4]

أما صنع السلم معناه التفاوض والسعي فيه هو تحقيق اتفاق الأطراف المتعادية وفيه تستخدم الوسائل السلمية. [5]

فهو يشير إلى الجهود التي يقوم بها الأطراف الأساسيين والثانويين سواء على عاتقهم أو بمساعدة طرف ثالث لبحث أسباب النزاع وإدراك مصالح واحتياجات كل طرف، من خلال التعاون والتفاوض والوساطة وينبغي القول أن كيفية التحاور والتفاوض والوساطة تتأثر بشكل كبير بالموروث الثقافي وقد طور الباحثون وسائل مختلفة ملائمة للمجتمعات الإفريقية، وكمثال توضيحي لذلك فإن القارة الإفريقية في سعيها لضمان الأمن في كثير من مدة ولاية أبيا Abia التابعة لدولة نيجيريا استخدمت الوساطة بين جماعتي الحسبة «Hisba » والباكاسي بوي « Bakassi Boys ».

([1]) Burton John, " Conflict Human need theory", Martin's press, P 301.

([2]) Ibid, P 302.

([3]) زياد الصمادي، المرجع السابق، ص 55.

([4]) بطرس بطرس غالي، " الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية"، السياسة الدولية 115 (جانفي 1994)، ص 12.

([5]) المرجع نفسه، ص 13.

بناء السلم:

يعني توفير الدعم اللازم للهياكل التي توطد السلم وتبني الثقة والتفاعل فيما بين الأعداء السابقين وذلك بتشييد البنية الأساسية التي تساعد أطراف النزاع على العبود من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي، الغرض هنا هو إزالة كل أسباب النزاع سواء كانت مادية أو معنوية أو حرفية واستبدالها بآليات وهياكل تمكن الأطراف من التعامل مع بعضهم الآخر بشكل سلمي يسمح بتحقيق غايتهم.

وبناء السلم يتخذ أشكالا عديدة عادة ما يمكن أن توصف بأنها طويلة المدى على سبيل المثال البرامج التعليمية – كما سبق الإشارة إليها في صيغ تجنب النزاعات العرقية التي تأخذ على عاتقها تصحيح مفاهيم خاطئة أو مفاهيم عدوانية تجاه الآخر يمكن أن تساهم في تربية أجيال جديدة قادرة على التعامل مع الآخر بشكل إيجابي.

جهود التنمية هي أيضا إحدى أساليب بناء السلم خاصة عندما يكون النزاع ذا صبغة مادية أو يتعلق بالفقر ونقص الموارد أو يتطلب إحداث تغييرات إيجابية على مستوى أطراف النزاع ومستوى العلاقة بين أطراف النزاع ومستوى البنية والمحيط ما حدث في بورندي عام 2002 بتكثيف جهود منظمات المجتمع المدي لإعادة شمل القرى بتنظيم لقاءات في شؤون المرأة والسلام باستخدام أساليب مستمدة من التراث الثقافي البورندي، إضافة إلى ذلك العمل في مجال التعمير والبناء. [1]

يمكن القول بأنه ببناء السلام يمكن خلق بيئة اجتماعية جديدة مبنية على الدروس المستقاة من التجارب السابقة لتوفير الأساس اللازم لنشوء مجتمع أكثر أمنا وعدلا وخال من العنف العرقي. [2]

([1]) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 14.

([2]) زياد الصمادي، المرجع السابق، ص 49.

ملخص الفصل الأول:

مما سبق تناولنا مفهوم العرقية والنزاع العرقي بمختلف الاتجاهات الفكرية البارزة، وكذا ما ساهم به المفكرون من مقاربات ونظريات التي شخصت الأسباب الداخلية والخارجية للنزاعات العرقية، فمنها ما اعتبر أن مجرد وجود الفروقات والاختلافات بين العرقيات هو دافع لنشوب النزاع وبعضها الآخر ذهب إلى دور المؤسسات ف تحريك الجماعات العرقية باتجاه السلوك العدائي النزاعي لتحقيق أهداف ومصالح شخصية، ونظرا لما تخلفه النزاعات العرقية من آثار وخيمة وتداعيات تهدد مختلف جوانب الحياة استوجب وضع آليات وحلول نظرية للحد من هذه الانعكاسات ومحاولة التعامل معها.

الفصل الثاني

نيجيريا بين النزاع العرقي والحكم الفدرالي

عرفت الدول الإفريقية تعددا وتنوعا في العرقيات، وكان لزاما عليها التكيف مع هذا التنوع الذي يصل في أغلب الأحيان إلى النزاع والعنف، ولم تكن دولة نيجيريا بمعزل عن هذه الديناميكية حيث عاشت لسنوات ولحد اليوم مأساة عرقية بين عرقيات الهوسا، اليوربا، الإيبو بدعم أطراف خارجية وبوجود محفزات داخلية، مما شكل تحدي حقيقي الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ إجراءات وتدابير تجسدت في تطبيق الحكم الفدرالي، بهدف احتواء النزاعات العرقية والتوجه نحو القضاء عليها.

المبحث الأول: دراسة عامة لدولة نيجيريا.

نيجيريا وفي ظل كونها أكبر بلد إفريقيا سكانيا فإنها تشهد صراع عرقي يعتبر من أكبر العوامل التي تهدد وحدتها وتجعل مهمة إدارة واحتواء تنوع عرقياتها أمرا صعبا، خاصة وأنها مجاورة لدول إفريقيا وضعها السياسي ليس بالبعيد عن العنف والإرهاب والانقسامات والانفصال ...إلخ

هذا ما يدفعنا لنتساءل عن مصير الدولة النيجيرية وما إذا كانت ستنجح في احتواء نزاع عرقياتها من خلال اعتمادها الحكم الفدرالي.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نيجيريا.

أولا: لمحة تاريخية.

تأسست نيجيريا الحالية بقرار الحاكم البريطاني فريدريك لوجارد « Frederick Lugard » سنة 1914م، من خلال ضم محمية الشكال ومحمية الجنوب إلى مستعمرة لاجوش « logos » حيث كانت بريطانيا تحكم كل إقليم شكل منفصل عن بقية الأقاليم ولم تكن هذه الأقاليم ترتبط فيما بينها بأي رابط نظرا لانتماء كل منها إلى مملكة قديمة وخضوعها لحكم مختلف عن حكم بقية الأقاليم وقد شكلت عملية توحيدها تحديا حقيقيا نظرا للتباينات الموجودة بينها، وذلك على صعيد اللغة والتاريخ والدين والعادات والتقاليد الموجودة والإحساس بالانتماء، ولم يكن يجمعها إلا تباني فترة خضوعها للاستعمار، كما لم يكن لعملية التوحيد هذه أي أساس تاريخي يبررها غير حاجة المستعمر لاستغلال شعوبها ونهب خيراتها، ففي القرن السابع للميلاد استقرت قبائل الهوسا في الشمال واليوروبا في الجنوب في حين لجأت قبائل الإيبو وبعض المجموعات القبلية الأخرى إلى الجنوب الشرقي. [1]

([1]) علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في إفريقيا، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص 22.

ثانيا: مراحل تشكل دولة نيجيريا قبل الاستعمار البريطاني.

1- مملكة كانوري شمالا:

في القرن الحادي عشر للميلاد قامت مملكة كانوري « Kanouri » وهي مملكة إسلامية وأصبحت كذلك باعتناق الملك كان للإسلام شهدت اضطرابات داخلية جعلتها لم تعمر طويلا، وبسقوطها ظهرت ممالك الهوسا في كانو وزاريا « Koro et Zaria» المسلمة. [1]

2- مملكة الإيبو:

من خلال العمليات الأثرية والتنقيبات والحفريات تم العثور على لوحات من برونز يعود تاريخها إلى القرن 9 للميلاد، وذلك في إيجبو يوكوي « IgboVkwn » قرب أونيشا « Onitsha » بداية سنة 1959 للميلاد، وهذه اللوحات تدل على وجود مملكة غنية في تلك المنطقة، عكس ما كان معتقد بأنها قادمة من تجارة بلاد المغرب العربي، وبدراستها أكثر فقد تم الوصول إلى أنها صفت في منطقة أباكاليكي وكالبار « Abokaliki et Colabar» الموجود في الإقليم الجنوبي الشرقي لنيجيريا الحالية، ويمتد تاريخ قبائل الإيبو إلى القرن الرابع عشر حيث أسسوا مملكة إنسكيري « Iteskiri ». [2]

3- ممالك اليوروبا:

قبائل اليوروبا تاريخيا تعود إلى موطن جمهورية البنين الحالية، غير أنها لم تعرف التوحد وبقيت متفرقة ومشتتة حتى أنها لم تشكل كيانات سياسية موحدة قط، وعلاقاتها تارة متعايشة وتارة متنازعة، ومن أبرز هذه الممالك مملكة الإيدو-يوربوبا « Edo-yorouba » في البنين والتي كانت تتمتع بقوة على الصعيد السياسي والعسكري الأمني مما جعلها تهيمن على منطقة جنوب عرب نيجيريا وحتى شرق البنين، وبقت مسيطرة حتى سقوطها على يد عصمان دون نوديو « Ousmane Don Fadia » وهو قائد قبائل الهوسا. [3]

([1]) بهزاد محمد علي، " الفدرالية والكنفدرالية والفرق بينهما"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/21 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aLd=10930.

([2]) علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص 23.

([3]) رونالد واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، تر: المعهد الوطني الديمقراطي (بيروت: 2003)، ص 14.

ثالثا: فترة الاستعمار البريطاني.

بعد خروج البرتغال احتكر البريطانيون تجارة العبيد سنة 1553م وإنتشروا وتوسعوا في المناطق الساحلية مثل منطقة بنجاري « Badgri » ومنطقة لوجوس « Logos » وذلك للبحث عن المواد الأولية. [1]

وقد تعرض آنذاك كثير من أفراد اليوروبا إلى عمليات الاختطاف والترويع، وتم نقلهم كعبيد إلى أمريكا وأوروبا قبل أي يتم إلغاء تجارة العبيد سنة 1840 للميلاد، ثم أسس البريطانيون تجارة مع الزعماء المحليين الذين رحبوا بتواجدهم مقابل الهدايا والامتيازات مثل بقائهم في سلطة قبائلهم والمحافظة على مكانتهم، وقد كانت مملكة إيدو – يوروبا من أكبر المماليك آنذاك، وبعد سيطرة البريطانيين على الجزء الجنوبي الغربي من نيجيرا، أسسوا مستعمرة لاجوس رسميا عام 1861م للميلاد، ومن يومها شارع المد الاستعماري في نيجيريا وامتد لإنشاء محمية الشمال سنة 1906 للميلاد ومحمية الشمال والجنوب سنة 1914 للميلاد وهي السنة التي تم فيها خضوع كل تراب دولة نيجيريا الحالية للاستعمار البريطاني غدا الأجزاء الغربية من كاميرون والتي ضمت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. [2]

رابعا: فترة الاستقلال.

حصلت نيجيريا على استقلالها سنة 1960 ومنذ ذلك التاريخ صارت تشهد تحولات وتطورات سياسية على المستوى الداخلي، وتمثلت بحدوث أزمات سياسية بين القبائل النيجيرية الكبرى الثلاث التي أوجدها الاستعمار البريطاني، وهي قبائل الهوسا – فولاني في الشمال وقبائل اليوروبا في الغرب وقبائل الإيبو في الشرق فبدأ الصراع العرقي بين هذه القبائل من أجل فرض السيطرة ضمن الدولة النيجيرية الاتحادية، وذلك ما سيتم تحليليه من خلال المطالب التالية – من خلال تكوين الأحزاب. [3]

وخلال سنتي 1962 – 1963 شهدت نيجيريا أو من التعداد السكاني إذ أن توزيع مقاعد البرلمان الاتحادي يتم وفقا لعدد السكان في الإقليم، ووفقا لما جاء في دستور عام 1960 فقد تم إجراء أول تعداد سكاني في نيجيريا بعد استقلالها وذلك عام 1962، وهنا اهتمت جميع الأقاليم النيجيرية بالتعداد حيث كان في كل إقليم مكتب للتعداد فضلا عن وجود المكتب المركزي للتعداد على المستوى الاتحادي[4]، وفي جوان وصلت الإحصائيات السكانية إلى العاصمة

([1])رونالد واتس، المرجع السابق، ص 15.

([2]) ناجي عبد النور، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2009، ص 12.

([3]) رونالد واتس، المرجع السابق، ص 15.

([4]) علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص 24.

النيجيرية لاجوس، وقد أظهرت نتائج هذا التعداد عن وجود زيادة كبيرة في نسب السكان عن تعداد عامي 1950 و 1953م وذلك كالتالي:

السنوات / الأقاليم	1953 – 1950	1963 – 1962
الإقليم الشمالي	33.6	22.5 مليون نسمة
إقليم وسط الغرب	36.6	2.2 مليون نسمة
الإقليم الغربي	29.5	8.7 مليون نسمة
الإقليم الشرقي	82.2	12.4 مليون نسمة

المصدر: راجع مصطفى محمد أبو الخير، ازمات إفريقيا الداخلية، (القاهرة: 2006)، ص90.

ويتضح من الجدول أن الثقل السكاني قد انتقل من الشمال إلى الجنوب وعلى إثره سيتم إعادة توزيع المقاعد البرلمانية بما يتناسب وهذا التعداد. [1]

وظهرت الأزمة برفض المشرف البريطاني وارين « Warren »، الذي أعد تقريرا عن التعداد أوصى من خلاله بإجراء تحقيق في أرقام التعداد إلا أن رئيس وزراء الإقليم الشرقي قد رفض ذلك وأعلن تمسكه نتائج التعداد مما أدى إلى تأخر الإعلان لمدة 6 أشهر تم خلالها تبادل الاتهامات بين الشماليين والجنوبيين. [2]

وأثناء انعقاد جلسة البرلماني الاتحادي لمناقشة تقرير وارين أصدر قرار بإلغاء تعداد عام 1962م وإجراء تعداد آخر خلال عام 1963. [3]

وتم الإعلان عن التعداد الجديد من مكتب التعداد المركزي وهو كالتالي:

إقليم الشمال	**29.8 مليون نسمة.**
إقليم الجنوب	**25.2 مليون نسمة.**
الإقليم الغربي	**12.8 مليون نسمة.**
الإقليم الشرقي	**12.4 مليون نسمة.**
العاصمة لاجوس	**285 مليون نسمة.**

المصدر: عبد الله مشعل، القضايا الإفريقية المعاصرة، (القاهرة، 2003)، ص 268 – 269.

---

(1) محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، الأردن: مركز بحوث ودراسات، 2005، ص 31.

(2) ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 16.

(3) رونالد واتس، المرجع السابق، ص 18.

لكن تم رفضه من جدل رئيس وزراء الإقليم الشرقي أوكابرا « Okpora » بحجة وجود تجاوزات في الإقليم الشمالي، مع قبوله من طرف أحمد بيللو « AHMED BELLO » رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وصمويل إكينتولا « Samuel EkNtoLA » رئيس وزراء الإقليم الغربي.[1]

رغم ذلك فهذه النتائج أدت إلى حدوث انقسامات بين الأحزاب ورؤساء الأقاليم وتوجيه إنذارات وتحويل الأحزاب[2]، وقد انتهت الأزمة بإعلان النتائج رسميا رغم وجود انقسامات بشأنها.

خامسا: دستور نيجيريا الجمهوري 1963:

طالب نامدي أريكوي حاكم نيجيريا العام، منتصف عام 1963 بضرورة تطبيق النظام الجمهوري وذلك لاستكمال استغلال نيجيري بحيث يصبح هناك رئيس له صلاحيات، وبانعقاد المؤتمر العام لزعماء نيجيريا في لاجوس تقرر إقامة النظام الجمهوري على أن يتم انتخاب رئيسا للجمهورية من قبل السلطة التشريعية وأن لا تتعدى الصلاحيات الممنوعة لرئيس الجمهورية الصلاحيات التي منحت سابقا للحاكم العام، وخلال الاحتفال بالعيد الثالث لاستقلال نيجيريا، على عنها دولة جمهورية اتحادية كما تم إصدار دستور جديد للبلاد عام 1963. [3]

وبموجب دستور عام 1963 أصبح رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وقائد القوات المسلحة لاتحاد نيجيريا الفدرالي، كما حدد الدستور طريقة اختيار الرئيس الجمهورية وذلك عن طريق اختراع سري في اجتماع مشترط لمجلسي البرلماني الاتحاد (النواب والشيوخ) وإن يتم ترشيحه بناءا على طلب موقع من قبله أو ثلاثة أو أكثر من أعضاء البرلمان، وفي حالة عدم وجود منافس له يعلن انتخابه على أن يحصل على 50% من أصوات جميع الأعضاء، وأن يحصل على أكثر من ثلثي أعضاء البرلمان في حالة وجود منا نفس وحددت مدة رئاسة بخمس سنوات على شرط أن لا يشغل أي وظيفة أخرى. [4]

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية للعرقيات في نيجيريا.

كما ذكرنا سابقا فإن نيجيريا هي أكبر بلد إفريقي سكانا، وأغنى دولة من حيث احتياطاتها الهائلة من النفط والغاز هذا البلد الأنجلوفوني الذي يتموقع بين دول كانت مستعمرة من طرف بريطانيا حتى سنة 1960، وعن نيجيريا. [5]

- الاسم الرسمي: جمهورية نيجيريا الفدرالية.
- رئيس الجمهورية: بوكو حرام.

---

(1) جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، تر: مها تكلا، لندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، 2007، ص 33.

(2) المرجع نفسه، ص 34.

(3) رونالد واتس، المرجع السابق، ص 19.

(4) جورج أندرسون، المرجع السابق، ص 35.

(5) علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص 28.

- الموقع الفلكي: تقع الدولة النيجيرية وسط غرب إفريقيا بين دائرتي عرض 4° و 14° شمالا وخطي طول 3° و 15° شرقا، يحدها من الجنوب خليج عينيا ومن الغرب بنين ومن الشمال النيجر، ومن الشمال الشرقي التشاد ومن الشرق الكاميرون.
- العاصمة: أبوبا وقد تم نقلها من لاجوس في 12 ديسمبر 1991.
- عدد السكان: حسب تقديرات 2014 فإن عدد سكانها يبلغ 160.428.000 نسمة، يعيش حوالي 75% منهم بأقل من دولار في اليوم.
- المساحة: 923.768 كلم^2.
- العملة: النايرة « Naira ».
- اللغة الرسمية: الإنجليزية، بالإضافة إلى الهوسا: اليوروبا، الإجيو، الفولاني وهذه لغات العرقيات الكبرى الموجودة بنيجيريا والتي طالبت باعتماد هذه اللغات.
- الديانة: تدين نيجيريا بالإسلام بنسبة 50% من إجمالي السكان، والمسيحية نسبة 40% من السكان، والديانات التقليدية بنسبة 10% من السكان مع عدم وجود دين رسمي تؤمن به.

النظام السياسي:

اعتمدت الحكم الفدرالي بعد الاستقلال وقسمت البلاد إلى ثلاث ولايات أساسية تمثل مختلف الجماعات العرقية الفاعلة وهم:

- الهوسا فولاني في الشمال.
- الإيبو في الجنوب الشرقي.
- اليوروبا في الجنوب الغربي. (1)

أولا: عرقية الهوسا فولاني.

تضم نيجيريا أكثر من 250 مجموعة عرقية تتباين في أوزانها النسبية وقوة تأثيرها على الصعيد السياسي، وتتمثل العرقيات الأكثر عددا والأقوى نفوذا الهوسافولاني –Haoussas « Fulanis » في الشمال.(2)

تعتبر الهوسا الموزعة على مساحة جغرافية واسعة المجموعة العرقية الكبرى بالأقاليم الشمالية جنب إلى جنب مع عرقية الفولاني نسبة إلى الشيخ عثمان بن فودي الفولاني الذي نشر الإسلام في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، تترابط فيما بينها بعلاقات تزاوج ومصاهرة قديمة ولذلك تم تسميتهم مجموعة الهوسافولاني التي تتشابه فيما بينها إلى حد بعيد والفرق الوحيد بينهما

---

(1) نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفدرالي، العراق: موكريافي للطباعة والنشر، 2005، ص 41.

(2) المرجع نفسه، ص 42.

هو النشاط الاقتصادي حيث أن أفراد الهوسا يزاولون الزراعة في حين أن أفراد الفولاني يزاولون نشاط الرعي. [1]

ومن الناحية البيئية فهذه المجموعات مسلمة وتنسب انتماءها للإسلام الذي عظم وانتشر في الجزء الشمالي للنيجر في القرن الثالث عشر ميلادي من خلال التجارة من شمال إفريقيا، الأمر الذي أثر على الحياة الاجتماعية والثقافية لسكان الإقليم الشمالي النيجيري، مما جعل لهم شخصية مميزة في السلوك والعادات التي انطلعت بالصبغة الإسلامية، بعد كانت أسيرة المعتقدات الوثنية. [2]

ثانيا: عرقية اليوروبا والإيبو:

تشكل مجموعة اليوروبا من أهم العرقيات النيجيرية والتي اتخذت من إقليم الجنوب الغربي موطن لها وكانت في اختلاف وعلى خلاف مع العرقيات الأخرى، وعن انتمائها الثقافي فقد كان مسيحي كما أن الكنائس المسيحية تعددت وتنوعت في هذا الإقليم حيث تم بنك الكنيسة العالمية الأمريكية، والكنائس البروتستانتية والكنائس الأنجليكانية، والأورثوذكسية الرومانية بالإضافة إلى الكنيسة الإفريقية، وبين هذه الكنائس تنافس كبير الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من الحركات التبشيرية وسعيا منها للتحرك في اتجاه واحد يحصميها ويضمن لها البقاء خاصة في وجود عرقيات أخرى، قامت مجموعة اليوروبا والإيبو بتشكيل مجلس يجمعها من خلال جميع الكنائس الموجودة يسمى بالمجلس العرقي المسيحي لنيجيريا « Race Christian Cooncil Of Nigeria ». [3]

ثالثا: المجموعات العرقية التقليدية: الإيدو – الإيبيبيو – إيفيك – الإيجاو.

هذه العرقيات تمتاز بالأقلية العددية مقارنة مع عرقية الهوسا فولاني وعرقية اليوروبا الإيبو، وليس لها موطن محدد حيث تتوزع بأعداد قليلة في كل أقاليم نيجيرا تقريبا وهي بقايا أتباع المعتقدات الإفريقية القديمة والتي بقيت متمسكة بها، إلا أنها أفراد هذه الجماعات العرقية لا يشكلون كتابة متحدة ومتماسكة في مواجهة العرقيات الأقليات الأخرى، أما عن عاداتها وتقاليدها فهي تتميز بطقوس التعبدية تمارس من خلالها الشعوذة والكهانة وممارسة النيجر. [4]

والعلاقة بين الجماعات العرقية المذكورة سابقا لا تعرف الثبات والاستقرار نظرا إلى تأثير جملة من العوامل من بينها:

- طغيان عامل التحامل.

([1]) نوري طالباني، المرجع السابق، ص 43.

([2]) جورج أندرسون، المرجع السابق، ص 38.

([3]) شايب بشير مجذوب، "مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص 103.

([4]) المرجع نفسه، ص 104.

- استحضار العوامل التاريخية.
- نمطية الأحداث والعلاقات بين العرقيات في تعاملاتها اليومية.

والجدول التالي يمثل أرقام إحصائية للجماعات العرقية النيجيرية. [1]

وضع هذه الإحصائيات يعترضه التضارب والاختلاف في الأرقام من مصدر لآخر.

حسب الأقلية العرقية		حسب الانتماء الديني	
الهوسا فولاني	90% من السكان	المسلمون	48%
اليوروبا	20%	المسيحيون	34%
الإيبو	17%	الديانات التقليدية والوثنية	18%
الجماعات الأخرى	33%		

المصدر: راجع سيد أحمد ولد سالم، قبيلة الهوسا أكبر القبائل النيجيرية، (السودان: 2000)، ص 81.

المطلب الثالث: النزاع العرقي في نيجيريا.

من خلال ذكر العوامل المتحكمة في العلاقة بين العرقيات في نيجيريا يتضح لنا أن احتمال نشوب نزاع بينها واضح في أي حين، وقد شهدت نيجيريا كغيرها من الدول الإفريقية ويلات العنف العرقي ومظاهر التنازع بين الجماعات العرقية.

أولا: أسباب النزاع العرقي بنيجيريا.

تدور أسباب النزاع العرقي في نيجيريا حول أسباب جذرية وهي:

- **المشكلة العرقية:** ذلك أن النزاع بنيجيريا يرجع بالدرجة الأولى إلى الاختلاف العرقي والذي يتميز بالعداء حيث أن قبيلة الهوسا واليوروبا والإيبو تختلف عن بعضها البعض عرقيا، وبالإسقاط النظري نجد أن هذا السبب يتطابق مع ما طرحته المقاربة الأولية بوجود الاختلاف العرقي بعد أرضية خصبة لنشوب النزاع ومن مظاهر العداء فإن في حكم قبيلة الهوسا يقتل من ليس منخرط في أحزابها من القبائل الأخرى. [2]
- **سياسات التمييز:** أثناء فترة استعمارها لنيجيريا طبقت بريطانيا سياسات التمييز الفصل بين الجماعات العرقية النيجيرية من الجانب السياسي كانت تحابي قبيلة الهوسا بإعطائها امتيازات حتى أنه في الاستقلال خلقت الحكم للهوسا ويبرز دعمها شكل جلي في الانتخابات، كما تم ذكره سابقا. [3]

([1]) ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 23.

([2]) Larry Diamond, Ethnicity and Democra politics, London : 1982, P 27

([3]) رابح مرابط، " أثر النزاعات العرقية على استقرار الدول – دراسة حالة نيجيريا – " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990)، ص 62.

كما أنها منحت لهم فرص أفضل للتقدم الاقتصادي ويصنف الآخرون على أنهم من العرقيات الأخرى مع عدم وجود إمكانية للتنقل بين الجماعين ويف المجال التوظيفي حابى البريطانيون إلى حد كبير الطبقة العليا من الهوسا فوظفتهم كإداريين.

- **الموارد الطبيعية وانهيار " النسبة الاقتصادية:**

عدم التوزيع العادل للموارد الطبيعية حيث أن الأراضي الزراعية والمياه تتواجد بالأراضي الجنوبية أين تتواجد عرقية اليوروبا بكثرة، كما أن عائدات البترول ورؤوس الأموال والمنتوجات الزراعية يتم استغلالها من طرف بريطانيا والتي بدورها تقوم بدعم اقتصادي لعرقية الهوسا، هذا في ظل وجود بطالة تقدر نسبتها بـ 30% وانتشار الفقر بشكل واسع حيث يصنف ما يزيد على 80% من سكان نيجيرا يف عداد الفقراء، منهم 35% يعيشون في حالة الفقر المطاف. [1]

المطلب الرابع: ديناميكية الصراع العرقي في نيجيريا (1960 – 2004).

نيجيريا كغيرها من الدول الإفريقية عانتمن ويلات العنف العريق خاصة وأنها مجاورة لدول ليست بالأحسن منها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ...

وذلك يظهر جليا من فترة الاستقلال إلى سنة 2004 حيث شهد النزاع فيها وتيرة متصاعدة خاصة بين جماعتي الهوسا واليوروبا وكانت تأثيراتها وتداعياتها سياسية بامتياز.

أولا: الهوسا واليوروبا.

الهوسا « Hausa » شعوب تعيش في مناطق غرب إفريقيا في شمال نيجيريا وجنوب غرب النيجر ويوجد جماعات تابعة للهاوسا أيضا في السودان، الكاميرون، غانا، ساحل العاج وتشاد ويوجد مجتمعات صغيرة لهم في غرب إفريقيا، وقد انتقلت جماعات كبيرة من الهوسا إلى المدن الساحلية في غرب إفريقيا مثل لاجوس أكرا، كماسي وكوتونو ولبعض الدول مثل ليبيا تتجمع قبائل الهوسا في القرى الصغيرة تعيش على الزراعة وتربية الماشية ويتحدثون لغة الهاوسا وهي واحدة من مجموعة اللغات التشادية والتي تنحدر من عائلة اللغة الأفروآسيوية. [2]

أما جماعة اليوروبا فهي جماعة تتجمع في مناطق الإقليم الجنوبي والجنوب الغربي وتعتبر أن هذه المناطق هي أرضها ومن حقها تاريخيا حسب الأسطورة القائلة أن منطقة نيجيريا تاريخيا وفي العصور القديمة كانت تسمى أرض اليوروبا، كما لا يزال يتواجد سكان يعبدون الأوثان ومنها إله أطلقوا عليه إله اليوروبا.

([1]) سبطان سوكوتو، " العنف في نيجيريا تحركه دوافع سياسية"، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/01 http://www.alalam.lv/dettall.aspx?id=94855.

([2]) رابح مرابط، المرجع السابق، ص 70.

واليوروبا شعب له امتداد في دولة النيجر وبعض المناطق الإفريقية الأخرى، يزاولون نشاطهم الاقتصادي في الرعي كما يعرفون بالترحال. [1]

ومن الناحية الفيزيولوجية فقد أورد العلماء اختلافات بين الجماعتين فمن حيث لون البشرة فإن جماعة اليوروبا على غرار غيرها من الجماعات الإفريقية تصنف ضمن فئة الزنوج بأوصافها الإفريقية المعروفة وتتأثر بالمناخ القاري الإفريقي لذا نجدها تقطن المناطق الجنوبية، في حين أن قبيلة الهمس وبفعل تزاوجها ومصاهرتها لجماعة الفولاني فاعتبر أن أغلب أفرادها يصنفون ضمن الجنس الأحمر الوحيد في إفريقيا الزنجية وتتأثر بالمناخ الساحلي ولذا نجدها تقطن الأقاليم الشمالية. [2]

والاختلاف بين الجماعتين تعدى ذلك حيث نجده في الجانب الديني فقبيلة الهوسا مسلمة من أفرادها أما اليوروبا فهي مسيحية مع وجود بعض الوثنيين.

إبادة حرب البيافرا (1967 – 1970):

اشتعل النزاع العرقي بين الجماعات العرقية النيجيرية حتى وصل إلى ذروته وتجسد في حرب البيافرا وهي أخطر محطة في النزاع العرقي بنيجيريا حيث اندلعت بتاريخ 16 جويلية 1967 ودامت ثلاث سنوات بانتهاءها بتاريخ 13 جانفي 1970، وأول مسبباتها المحاولة الانقلابية التي تعرض لها الرئيس جونسون آغيلي إرنوسي وتم اغتياله بعدها وهو من جماعة الإيبو، ثم ما نتج عن فكرة نيجيريا الموحدة وإلغاء الحكم الفدرالي من عدم قبول ورفض للجماعات العرقية النيجيرية وتجسد ذلك في إعلان قادة المنطقة الجنوبية عن الانفصال وتشكيل جمهورية البيافرا المستقلة والتي حضيت بدعم دولي معلن سنة 1968 من قبل دول إفريقية مثل هايتي، الجابون وكوت ديفوار وتانزانيا وزامبيا، ودول أجنبية مثل إسرائيل والبرتغال وفرنسا. [3]

أيضا يعد السبب المباشر لهذه الحرب إعلان إيميكا أو جوكو والحاكم العسكري للإقليم الشرقي استقلال الإقليم وتأسيس دولة بيافرا في 30 ماي 1967، على إثرها تم الإعلان عن حالة طوارئ من قبل حكام الأقاليم الأخرى وتحولت الإجراءات الأمنية إلى مشهد حرب عرقية تم التجنيد لها بأكثر من 260.000 عسكري من طرف الحكومة، وكان انتهاء هذه الحرب بتدخل الحكومة النيجيرية باستخدام القوة، مقابل عجز منظمة الوحدة الإفريقية أمام انقسام الأعضاء بين مؤيد

([1])Abdul Rahoof adeba Yobello, Nigerian Government politics, Nigeria : National open University, 2001, P 45.

([2]) رابح مرابط، المرجع السابق، ص 75.

([3]) ابراهيم زكزكي، " الصراعات في نيجيريا صراعات سياسية وليست دينية"، تم زيارة الموقع يوم 2015/04/02 http://www.CNNArabic.com

ومعارض ورفض نيجيريا لأي تدخل من طرف منظمة أو هيئة خارجية لما تشكله من اختراق للسيادة، رغم عقد مؤتمر لمناقشة قضية نيجيريا في كينساشا سنة 1967. [1]

ثانيا: ديناميكية النزاع العرقي بنيجيريا.

بدأت بوادر النزاع تظهر بين قبيلتي الهوسا واليوروبا بدعم من الجماعات الأخرى والدول المجاورة، فكانت أول بادرة اتهاد قبيلتي الإيبو واليوربا قبيلة الهوسا بالهيمنة على مؤسسة الجيش.

وبعد الاستقلال مباشرة سنة 1960 أغتيل الرئيس النيجيري جونسون آغيلي إرنوسي من قبيلة الإيبو بعد ستة أشهر ونصف من الحكم على يد ضباط شماليين في يوليو / تموز 1966 يقف ورائهم محمد مرتلي وبهاري وأباشا وبانا جيدا الذين أصبحوا رؤساء فيما بعد، وفي هذه السنة حدثت إبادة عرقية من أخطر الإبادات حيث قتل بين 9000 – 30000 فرد من الإيبو.

وبعد مقتل إرنوسي، أبعدت كوادر الإيبو من السلطة وتولى يعقوبو غوون – من الهوسا – رئاسة البلاد وعمل عمل بنظام الفدرالية فقسم نيجيريا إلى 12 ولاية وكان رد فعل الإيبو عنيفا حيث عرفت نيجيريا حربا عرفت بالبيافرا دامت ثلاث سنوات، والبيافارا إقليم غني بالنفط تسكنه قبيلة الإيبو التي تساند وتعدم جماعة اليوروبا. [2]

وقد قاد رئيس نيجيريا السابق بنيامين نامدي أزيكو حركة الانفصال فاشتغل نزاع عرقي جديد قتل فيه أكثر من مليون شخص من الهوسا والإيبو وانتهت بانتصار الهوسا. [3]

ثم جاء انقلاب 1974 على يد ضابط شمالي هو "مرتلي رحمت محمد"، ضد " يعقوبو غوون".

يقيم الكثير من أبناء قبيلة الهوسا في مناطق نفوذ اليوروبا والعكس أيضا، ولذلك غالبا ما تحدث صدامات بين المجموعتين وتتحول إلى موجات ثأر وانتقام وعلى مستوى الصراع على الحكم قام ضباط من اليوروبا بانقلاب عسكري ضد حكومة مرتلي محمد في فيفري 1976 بقيادة بوكاديمكا ومع أن المحاولة فلت وألقي القبض على مديريها فإن الرئيس مرتلي محمد قتل فتولى مكانه أحد رفقائه، وهو اولسيفون أوباسا نحو وعتبر الرئيس أوباسا نحو أول رئيس من جماعة اليوروبا يتولى السلطة منذ الاستقلال ورغم قبضته الشديدة فقد صودق في عهده على دستور جديد عام 1978 وأجريت انتخابات رئاسية عام 1979 فاز فيها شيخو شو جاري من الهوسا. [4] وأعيد انتخابه عام 1983.

([1]) خالد محمود، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا، (القاهرة: دار الاسكندرية، 2000)، ص 43.

([2]) المرجع نفسه، ص 44.

([3]) المرجع نفسه، ص 45.

([4]) رابح مرابط، المرجع السابق، ص 78.

استمر النزاع على السلطة ففي بداية التسعينات شهدت نيجيريا انقلابين من تنظيم ضباط من الإيبو ضد رئيس من الهوسا، لكن لم تنجح عملية – مامان فاستا ضد بابا نجيدا فأغتيل مع زملائه سنة 1990 ولم تنجح كذلك عملية جيد ويون أوزوكار ضد بابا نجيدا أيضا بعدها بأشهر.

وفي نفس السن تمت المصادقة على دستور جديد وتم إلغاء الانتخابات الثانية سنة 1992 من طرف حكومة بابا نجيدا ليصبح أرنست شونكات وهو مدني رئيسا لنيجيريا أوت 1993. [1]

لكن مدة حكمه كانت قصيرة جدا لم تتجاوز 3 أشهر إذ أطاح به انقلاب عسكري 17 نوفمبر 1993 بقيادة ساني أباشا وزير الدفاع بابا نجيدا السابق وأحد ضباط الهوسا، كما أن ساني أباشا تعرض لمحاولتين انقلابيتين دبرهما ضباط من قبيلة اليوروبا سنة 1995 من طرف الجنرال لوان غواديا سنة 1997 من طرف أولاد لوديا وتم سجنهما سنة 1998 لمدة 25 عاما. [2]

اشتد التوتر بين الهوسا واليوروبا وكان من أبرز المواجهات العرقية عمليات قتل نفذتها ميليشيات من اليوروبا في بلدة يلوا سنة 2004 وردت عرقية الهوسا بقتل عشرات أو مئات الآلاف في مدينة كانوا. [3]

إذا النزاع العرقي بين الهوسا واليوروبا كان بوتيرة صاعدة خاصة في ظل وجود الدعم الداخلي والخارجي، فمن ناحية الدعم الداخلي انقسمت العرقيات في نيجيرا بحيث أن جماعة الفولاني تدعم الهوسا وجماعة الإيبو تدعم اليوروبا، بالتحالف ضد الجماعات الأخرى والقيام بعمليات القتل والإبادة والتذبيح والترحال والتهجير...إلخ.

دائما في إطار الدعم الداخلي فإن الدول الإفريقية المجاورة ساهمت أيضا في تحريك النزاع العرقي بنيجيريا فمثلا دولة التشاد كانت تدعم جماعة الهوسا نظرا لرابط اللغة حيث أنه وكما ذكرنا سابقا فإن لغة الهوسا إحدى اللغات التشادية وكان الدعم إعلاميا وعسكريا بتسريب الأسلحة والميليشيات. [4]

أيضا نجد النيجر التي تدعم جماعة اليوروبا والهدف الوصول إلى منطقة النفط والفحم خاصة إقليم البيافرا الذي اشتد النزاع فيها بين الجماعتين، أيضا ومن جهة أخرى تعتبر النيجر أن أفراد شعب اليوروبا ئة تم فصلها عن الشعب النيجيري ولابد من دعمه وتوسيع الامتداد من خلاله،

([1]) سالم أبا بكر، " دساتير الفدرالية النيجيرية"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/31
http://www.sironline.org/albamab/812%013.htm

([2]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 47.

([3]) شايب شيخ بشير، المرجع السابق، ص 116.

([4]) الخضر عبد الباقي، " المواجهات في نيجيريا"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/17 http://aljazeera.net

كما أن السودان والكاميرون يقومان بالدعم من وقت لآخر خاصة لجماعة الفولاني والتي تتجانس مع قبيلة الهوسا. [1]

وعن دعم الإطارات الخارجية فأبرزها بريطانيا باعتبارها المستعمر القديم والتي إلى حد الآن تعتبر نيجيريا لا زالت مستعمرتها حتى بعد استقلالها حيث يبرز تواجدها بشكل مستمر في الانقلابات العسكرية وإجراء الانتخابات بنيجيريا والهدف اقتصادي بالدرجة الأولى باعتبار أن نيجيريا دولة نفطية وجملة عائدات النفط تذهب للبنك البريطاني وهذا ما يفسر فقر سكان وشعب دولة نفطية تحتل المركز السادس في التصدير، إلى جانب الموارد الطبيعية والزراعية الموجودة بنيجيريا، نجد أيضا التدخل الفرنسي والأمريكي في المنطقة بحجة حقوق الإنسان والسعي نحو حماية الدول الإفريقية المحاطة بالقواعد الإرهابية إلا أن الهدف الخفي ليس بالبعيد عن المطمع البريطاني. [2]

هذا الوضع كانت له تداعيات جد وخيمة على مختلف الأصعدة والجوانب؛

كان سياسيا ذلك أن النزاع العرقي بين الجماعات في نيجيريا تسعى إلى كسب السلطة فالتوجه السياسي قبلي وكل رئيس يعتلي العرض النيجيري يتعرض لمحاولة انقلاب ففي السنة الواحدة تحدث ما بين 2 إلى 5 عمليات انقلابية، وكل رئيس يضع دستور مخالف ومغاير لما سبقه لا يكون فيه احترام لحقوق الأقليات. [3]

وبالتالي تبقى البنى السياسية في هشاشة مستمرة مع صعوبة التكيف مع مضامين الدساتير المتغيرة خاصة فيما يخص قرارات تقييم أقاليم البلاد دون مراعاة للخصوصية العرقية.

من جهة أخرى فإن التنشأة السياسية – النيجيرية لا تعرف معنى المواطنة لسيطرة التوجه السياسي القبلي، هذا ما سهل التدخل الأجنبي أن يكون حاضرا في المسرح السياسي النيجيري. [4]

- **مشكلة اللاجئين:**

تعد مشكلة اللاجئين من أخطر ما تخلفه النزاعات العرقية بإفريقيا عموما لها تداعيات سياسية واجتماعية، خاصة لما تحدثه من تبدلات في الخريطة البشرية للدولة وتتبدى فداحة هذه المشكلة في أن اللاجئين يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان الدول التي فروا إليها، كما يمثلون نسبة ع الية من حجم السكان في العديد من الدول التي فروا منها.

([1]) سليم نزال، " إشكالية المجموعات العرقية"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/31
http://www.arabenwal.info/htm

([2]) Philippe Sébille Lopez, HyDRD CARBURES ET GEOPOLITIQUE AU NIGIRIA, Sao Paolo : 2009, P 42.

([3]) شايب شيخ بشير، المرجع السابق، ص 120.

([4]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 50.

ويعتبر العنف العرقي من أولى الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة اللجوء السياسي بحكم ما تسببه من أخطار داهمة على حياة الأفراد وسلامتهم وأيضا بسبب ما تحدثه من دمار واسع النطاق وتبديد للموارد الاقتصادية، وبشكل عام فإن الحروب الأهلية تفرض آليات محددة في إدارة الصراع المسلح فيما بين الأطراف المتصارعة مما يؤدي إلى نشوء ظاهرة اللاجئين. [1]

وفيما يخص دولة نيجيريا فإن الصراع العرقي بها بين جماعاتها المختلفة يعتبر من أنواع المحددة من النزاعات العرقية التي تفرز مشكلة اللاجئين حيث أنها تهدف إلى الانفصالية في السلطة من جانب جماعة تمثل الأغلبية في المنطقة التي تقيم بها، وكذلك من طرف الجماعات المضطهدة في إقليم معين. [2]

وتعود بدايات نشوء مشكلة اللاجئين في نيجيريا إلى عام 1963 وذلك في أوج النزاع بين الهوسا واليوروبا وخاصة عند حدوث الانقلابات العسكرية واختلال معالم بنى النظام، حيث اضطر حوالي 30 ألف من نيجيريا وأغلبهم من الإيبو واليوروبا إلى اللجوء إلى الدول المجاورة وأولها النيجر، وإثر عمليات التقتيل التي حدثت في نزاع البيافرا تزايد عدد اللاجئين إلى الضعف حيث وصل إلى 61 ألف لاجئ وأغلبهم من الهوسا فولاني وإثر ذلك ظهرت مشكلة سياسية مع السودان حين رفض عملية حركات الإعادة إلى الوطن وقام الشعب السوداني برفض الجماعات الوافدة والقول بأنها ليست سودانية الأصل، خوفا من تهديد استقرارها خاصة في ظل الانفصال والانقسام على اعتبار أنهم عنصر دخيل في المجتمع، ومشكلة اللاجئين تسببت في دورها بظهور المتشردين والنازحين حيث قدرت نسبتهم في نيجيريا بـ 45%. [3]

- **انتهاكات حقوق الإنسان:**

بسبب العنف والقتل أدى النزاع العرقي بنيجيريا إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحريات العامة حيث تم تقتيل ما يقارب حوالي 100 مليون فرد من اليوروبا والإيبو سنة 1993 وفي حرب البيافرا وصل إلى 11000 قتيل من مختلف الجماعات وهذا ما يبرز فداحة الخسائر البشرية. [4]

- **الوضع الاقتصادي والاجتماعي:**

نيجيريا ورغم توفرها على ثروات نفطية فحمية هامة وموارد طبيعية، إلا أنه وبسبب النزاع الرقي عرفت التربة الزراعية بمناطق الجنوب تدهورا حسب الخبراء وذلك لزيادة نسبة الملوحة

([1]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 51.

([2])Baddely Bill, An Introduction to Nigiria Politics, CANAD : 1982, P 55.

([3]) رابح مرابط، المرجع السابق، ص 79.

([4]) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر، إيطاليا: 2006، ص13.

وتحويلها في أغلب الأحيان إلى مسرح للعنف العرقي هذا ما أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها من طرف جهات أخرى، واقتصاديات عرفت نيجيريا مستويات مرتفعة من اللاتنمية وشهدت معدلات فقر عالية جدا وأول فئة مصنفة في ذلك النساء والشباب كما انخفاض المستوى المعيشي أدى إلى تدهور الصحة وانتشار الأوبئة والأمراض خاصة مرض نقص المناعة "السيدا" حيث أصيب 178 من جماعة الإيبو واليوروبا نتيجة الفساد الاجتماعي.[1]

المبحث الثاني: الفدرالية كآلية لحل النزاع العرقي في نيجريا.

تعتبر الفدرالية نوع من أنواع الحكم أو أسلوب لممارسة سلطة النظام السياسي على إقليمه وقد أرجت ضمن آليات وصيغ التعامل مع النزاعات العرقية والأقلية والإثنية ... إلخ، كنموذج الكونفدرالية والديمقراطية التوافقية، على اعتبار أنها الطريقة الأنسب للتعامل مع التعدد العرقي والاختلاف بين الجماعات العرقية المتنازعة بما يضمن توفر إجراءات لتقليل حدة النزاعات ولما لا إحتواءها وحلها نهائيا، وفيما يخص نيجيريا فقد اعتمدت النظام الفدرالي في نهاية الاستعمار ونيلها للاستقلال منذ سنة 1960، ووفق هذا النظام قسمت الأقاليم النيجيرية بين العرقيات الرئيسية الثلاث (الهوسا – اليوروبا – الإيبو) وفي ظل هذا الحكم نحاول أن نقرأ ونحلل الوضع النزاعي وما إذا كانت له نجاعة أو فعالية أو تأثير باتجاه التقليل من حدة النزاع العرقي واحتواءه، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الفدرالية كمبدأ ونظام للحكم.

الحكم الفدرالي أو الفدرالية هي نظام سياسي تكون فيه السلطة النهائية مقسمة بين المركز والأطراف وبخلاف النظام المركزي تنقسم السيادة دستوريا بين منطقتين أو أكثر، حيث يستطيع أي من هذه المناطق أن يمارس السلطة لوحده دون تدخل الولايات الأخرى، وبالتالي يترتب على المواطنين أن يقوموا بواجباتهم تجاه سلطتين هما الحكومة المركزية والحكومة المحلية التابعة للولاية. [2]

يتم تقاسم السلطة في النظام الفدرالي النموذجي بين الولايات التي تؤلفه والحكومة المركزية بشكل يختلف من دولة لأخرى، ويقوم النظام الفدرالي على أن الحكومة المركزية تمتلك السيطرة على مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، دون أن يمنع هذا من أن يكون لكل ولاية دورها العالمي الخاص بها بالإضافة إلى مشاركتها في اتخاذ القرار على مستوى الدولة ككل. [3]

([1])الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، المرجع السابق، ص 14.

([2]) شايب بشير مجذوب، المرجع السابق، ص109.

([3]) المرجع نفسه، ص 110.

إن الاهتمام الكبير الذي تلقاه مسألة الفدرالية في هذه الأيام مشفوعا بالنتائج الواقعية التي أفضت إليها التجارب الفدرالية في بناء الدولة والتي أدت إلى توفير الأسس الضرورية الشرعية لضمان استقرارها وكسب ثقة المواطنين بها. [1]

دعا الفلاسفة إلى القول بأن تجارب كندا وأستراليا وأوربا في حل الأزمات وانتهاز الفرص تعتبر نموذجا لما يمكن أن تقدمه الفدرالية من حلول فعالة لامتصاص الخلافات بين الشعوب المنقسمة عرقيا وثقافيا والتي لا تزال تبحث عن نظام سياسي تنتظم فيه. [2]

أصناف الفدرالية:

وعن أشكال/أنواع الفدرالية فنذكر منها: الفدرالية المركزية: حيث تحكم السيطرة على كافة التقسيمات المناطقية للسلطة ويتحصن النظام من خلال وضع دستور غير قابل للتغيير من أي طرف من أطراف السلطة دون قبول الآخر، وذلك بعكس النظم المركزية حيث تستطيع الحكومة المركزية إيقاف كافة الصلاحيات الممنوحة لأجزاء الدولة.

وتأتي الصبغة المركزية لهذا النوع بسبب الدور الذي تلعبه المحكمة الفدرالية والتي تفسر الدستور من أجل حل المنازعات والخلافات التي تحصل في الغرفة العليا للسلطة كالسلطة التشريعية أو القضائية. [3]

وتطلق صفة الفدرالية غير المتناسقة على أي نوع من أنواع الفدرالية تتفاوت فيه السلطات التي تعطى للولايات فقد يكون لولاية ما صلاحيات خاصة نظرا لخصوصياتها اللغوية أو الثقافية. [4]

الفدرالية المدمجة:

وهي نظام حكم يتم فيها اتخاذ القرار بشكل مركزي دون مراجعة الولايات لأن كل ولاية من الولايات يمثلها مسؤولان في السلطة التشريعية ويتم اختيارهما من قبل مواطني الولاية مباشرة عن طريق الانتخابات ويكون إصدار قرارات الولاية من طرفهما ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. [5]

([1]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 123.

([2]) رابح مرابط، المرجع السابق، ص80.

([3]) محمد مصطفى، " التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟ " تم تصفح الموقع يوم 2015/03/30 http://digital.ahram.org.eg/home.aspx/htm.

([4]) الخضر عبد الباقي، المرجع السابق.

([5]) شايب بشير مجذوب، المرجع السابق، ص 120.

الفدرالية المتشابكة:

تختلف عن النوع السابق بأن الولايات تتشارك في عملية اتخاذ القرار بشكل أوسع، حيث يقوم ممثلو الولاية بالمشاركة في أجهزة النظام المركزي كالحكومة والمجلس التشريعي على شكل كتلة تتفاعل مع غيرها من الكتل الولايات الأخرى ومن هذا المجموع ينشأ الجسم المركزي للدولة وهذا ما يسمى بالشكل التعاوني أو يتم إنشاء كتلة لمراقبة عمل الحكومة المركزية وتمارس حق النقض بالأغلبية البرلمانية لأي قرار تتخذه تلك الحكومة وهذا ما يسمى بالشكل الانقسامي. [1]

الكونفدرالية:

ذلك أنه يمكن أن تؤجل الفدرالية إلى كوندفرالية حيث تقوم وفقا لاتفاقيات تهدف للقيام بمهمات محددة، وغالبا ما تدار من قبل مندوبين ترسلهم الولايات المكونة للكونفدرالية ومثال ذلك سويسرا (1291 – 1847م)والاتحاد الأوربي حاليا. [2]

لكن ما يعيبها أن الحكومة المركزية فيها تكون أضعف وتتميز بما يلي: [3]

- تمتلك الولايات حقا قانونيا في الانفصال.
- يقول ممثلو الولايات بتحديد السلطات التي تسمح للحكومة المركزية بممارستها.
- الحكومة المركزية معرضة دائما لاعتراض يجمد أعمالها من طرف الأعضاء.
- قرارات الحكومة تنسحب على الولايات بشكل عام دون أن تكون ملزمة لمواطنيها مباشرة.
- الحكومة المركزية ليست مستقلة ماليا ولا تمتلك قاعدة انتخابية.
- لا يكون التنازل للولايات عن سلطاتها المحلية للحكومة المركزية.

مناهج تشكل الفدرالية:

يجمع الباحثين والمعسكرين على مناهج أساسية في تكوين الفدرالية وهي:

- منهج انضمام المجموعة إلى بعضها البعض: حيث تتشارك في السيادة على قطاعات محددة من أجل تحقيق مصالح لا يمكن الوصول إليها عن طريق آخر كالأمن والازدهار الاقتصادي، وعادة ما تعمل هذه الفدرالية الانضمامية على تقوية الحكومة المركزية ومنع الأغلبية من الاعتداء على أية ولاية أو إقليم، وفي ذلك اتبعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وأستراليا هذا المنهج. [4]

([1]) رابح مرابط، المرجع السابق، ص 102.

([2]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 131.

([3]) باسي لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، تر: شوقي جلال، الكويت: 2002، ص 67.

([4]) المرجع نفسه، ص 68.

- منهج تطوير نظام دولة من النمط المركزي إلى النمط الفدرالي، ذلك لاحتمال وقوع انفصال قد تقوم به أقلية في إقليم معين، وهذا المنهج من الأنظمة الفدرالية يعطي لبعض الولايات الحق في امتلاك الصلاحيات المتعلقة بالسيادة خاصة بها كما هو الحال في مجال اللغة والهوية والثقافة وتكون كل من الحكومة المركزية والأكثرية بالاحتفاظ بمجال واسع من السلطة كما هو الحال في الهند، بلجيكا، كندا، إسبانيا. [1]

منهج اتحاد ولايات متقاربة:

تنشأ الدولة الفدرالية من اتحاد ولايتين أو أكثر متقابلة تشترك شعوبها في ملامح اجتماعية وجغرافية وتاريخية فتتنازل كل واحدة عن بعض سلطاتها الداخلية وعن سيادتها الخارجية، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفدرالية على أساس الدستور الذي تم وضعه مثل الإمارات المتحدة 1971 وجمهورية ألمانيا الاتحادية سنة 1949م. [2]

منهج تفكك دولة كبيرة:

تنشأ الدول الفدرالية من تفكك وانهيار دول كبيرة بسيطة تعاني من أزمات اجتماعي واقتصادية كاختلاف اللغات والثقافات والعادات والموارد والثروات، فيعمل شعبها على المطالبة بالاستقلال التام وبالانفصال عن سيطرة الحكومة المركزية وتقرير مصيرها دول تدخل طرف آخر، ثم تعمل الولايات المفككة على تشكيل دولة واحدة في قالب فدرالي وفق نظام إداري فدرالي مثل دولة المكسيك 1857 والأرجنتين 1960 وتشيكوسلوفاكيا 1969. [3]

الفدرالية وما يميزها عن غيرها[4]:

إذا الفدرالية كأسلوب تعاهدي اتحادي للحكم لها خصائص وميزات من ذلك أنها:

- دولة مركبة من أجزاء متميزة لها استقلالها المالي والذاتي بدستور خاص، برلمان خاص، قوانين خاصة، لغة خاصة، عادات خاصة ... إلخ.
- دولة واحدة كالدولة البسيطة تماما بوجود دستور اتحادي واحد وحكومة اتحادية واحدة وبرلماني اتحادي ومحكمة وجيش اتحادي واحد.

وحسب كتابات السياسي الإنجليزي ألبرت دايسي « Albert Daysi » الذي أدرج شرطين للتكوين الفدرالي حسبه هما هما يميز الفدرالية عن غيرها من أنظمة الحكم ويتمثلان في

---

(1) عبد المالك عودة، سنوات الحسم في نيجيريا، القاهرة: دار النشر، 1979، ص 43.

(2) المرجع نفسه، ص 44.

(3) جورج أندرسون، المرجع السابق، ص 107.

(4) رابح مرابط، المرجع السابق، ص 124.

وجود ارتباط تاريخي وعرقي لتكوين هوية وطنية مشتركة، والرغبة في الاتحاد والحفاظ على استقلال كل إقليم أو ولاية في هذا الاتحاد. [1]

والجدول التالي يبرز أهم نماذج الدولة الفدرالية بمختلف مناهجها:

الدولة	التاريخ	المنهج المعتمد
سويسرا	(1847 – 1291)	انضمام المجموعة إلى بعضها البعض
الولايات المتحدة الأمريكية	1789	انضمام المجموعة إلى بعضها البعض
جمهورية ألمانيا الاتحادية	1949	اتحاد ولايات متقاربة
الإمارات المتحدة	1971	اتحاد ولايات متقاربة
إسبانيا	1982	تطوير نظام دولة من النمط المركزي إلى النمط الفدرالي
الأرجنتين	1860	تفكك دولة كبيرة
تشيكوسلوفاكيا	1969	تفكك دولة كبيرة.

المصدر: راجع جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، تر، مها تكلا، (كندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، 2007)

فالعديد من الدول التي ترتبط مع بعضها البعض في العديد من القواسم المشتركة سواء تاريخية عرقية، دينية، لغوية، تعمل هذه القواسم على زيادة تقبل الناس لبعضهم البعض مما يسهم وبشكل كبير في تشكيل نظام الحكم الفدرالي والرغبة أن تتوحد الشعوب مع بعضها البعض يسهل من عملية التوحيد والاندماج في ظل احتفاظ كل واحد منهم باستقلاله وكيانه. [2]

خامسا: الدستور ومكانته في الحكم الفدرالي:

دستور الدولة الفدرالية هو النظام الأساسي فيها وهو ما يمثل سلطتها العليا، والدستور في هذا النوع من أنواع الحكم هو دستور صارم والقوانين التي فيه ثابتة إلى أبعد مدى بحيث لا يمكن تعديلها أو التغيير عليها بأي شكل من الأشكال إلا عن طريق هيئة تشريعية أو سلطة عليا تتولى هذا الأمر. [3]

([1]) أكرم سالم، " عناصر دولة نيجيريا " تم تصفح الموقع يوم 2015/03/28
http://www.islamicnews.net/

([2]) شايب بشير مجذوب، المرجع السابق، ص 123.

([3]) شوقي بلال، الإدارة المحلية في نيجيريا، القاهرة: دار الطباعة والنشر، ص 102.

والنظام الدستوري في أنظمة الحكم يرتكز على مبدأ الديمقراطية ومن هنا فالنظام الفدرالي قد يكون نظاما مناسبا بحيث يوفر المناخ الجيد لتوفير حقوق الإنسان جميعها وكفالة حرية التعبير للمواطنين وصونها من أي اعتداء وكذا الابتعاد عن احتمالات وقوع النزاع. (1)

وينبع قرار الخيار الفدرالي من القاعدة وليس القمة وتكون السلطة المركزية قادرة على وراغبة في نقل السلطة رأسيا وهذا كاف لخلق حالة اللامركزية التي في نطاقها العام هي تحويل السلطات المؤهلة ليمارسها الجمهور أو المواطنين في رقعتهم الجغرافية، أو التي رغبت في الابتعاد من المركز وأشهر تجربة هي تجربة نيجيريا. (2)

وفي كلا الرغبتين هناك اتفاق بين المركز والولايات أو الأقاليم في كيفية اقتسام السلطة والثروة وذلك في دستور متفق عليه. (3)

والفدرالية كحكم نجد من أساليب تسيير السلطة ما يشابهها إلى حد الخلط بينها ومن ذلك اللامركزية التي تعتبر أداة تنموية تمكن الشعب من المشاركة في صنع واتخاذ القرار المتعلقة بتنمية المجتمع وتمثل أيضا نقل الصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات المحلية الأدنى وهذا لا يكون إلا في بيئة ديمقراطية، ويستخدم الدستور كوسيلة لتوزيع السلطات ينتج عنه خلق دولة موحدة وفي هذه الحالة فإن اللامركزية هي مرحلة أو خطوة تتميز بها الفدرالية من خلال مبدأ التفويض والتخويل. (4)

وإلى جانب اللامركزية نجد الحكم المحلي الذي يعني نقل السلطة المركزية حيث تمارسها هيئة أو مجلس محلي ينال رضا المواطن المحلي عن طريق الانتخاب إلا أن الانتخابات لا تعد شرطا إن كانت هناك وسائل أخرى للتثبت من قبول الأفراد المحليين عمن يمارسون السلطة المحلية. (5)

وإدارة السلطة المحلية فتعنى بشؤون المناطق والوحدات الإدارية في البلاد بواسطة المواطنين في هذه الوحدة الإدارية الواحدة من البلاد ضمن حدود الدستور والقوانين العامة للبلاد، وتتركز أكثر في المرافق العامة كالماء والكهرباء والأسواق وتنظيم الشوارع وإعداد المخططات الهيكلية للمناطق السكانية ومرافق البناء والعمران. (6)

([1])شوقي بلال، المرجع السابق، ص 103.

([2]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 135.

([3]) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، المرجع السابق، ص 16.

([4]) جورج أندرسون، المرجع السابق، ص 109.

([5]) خالد محمود، المرجع السابق، ص 140.

([6]) عبد الملك عودة، تاريخ نيجيريا من النزاع، (القاهرة: دار الإسكندرية للنشر، 1980)، ص 120.

تم التطرق لأهم الأفكار والجوانب الفكرية ومختلف مضامين الفدرالية والحكم الفدرالي وفي المطالب التالية سنحاول إسقاطها على التجربة الواقعية لدولة نيجيريا.

المطلب الثاني: الحكم المحلي من الإدارة الاستعمارية إلى تجسيد مبدأ الفدرالية.

قبل التطرق للمبدأ الفدرالية وكيفية تطبيقه في دولة نيجيريا لابد أولا الإشارة إلى الحكم المحلي الذي كان سائدا في الفترة الاستعمارية، حيث بدأت الفترة الاستعمارية البريطانية لنيجيريا سنة 1861 حينما أقام البريطانيون أول مستعمرة بنيجيريا وهي مستعمرة لاجوس « Colonie De lagos» وانطلق منها باقي المستعمرات حتى عام 1900 حين أحكموا سيطرتهم على شمال نيجيريا وإعلانه إقليم تابع للسلطة البريطانية[1]، ثم بعدها شمل الإعلان الإقليم الجنوبي وتم ترسيم الحدود السياسية كما هي عليه الآن، ثم تمت بعض أجزاء من الكاميرون التي كانت مستعمرة من طرف ألمانيا سنة 1946م، ومن ذلك الحين أصبحت المستعمرات الثلاث (إقليم الشمال / إقليم الجنوب / لاجوس) تحت الحكم البريطاني وهذا الحكم كان في شكل موحد حتى عام 1954، وتشكلت جمهورية نيجيريا بأسلوب الإرغام والقوة من طرف الاحتلال الإمبريالي دونما اعتبار للجماعات الغير متجانسة والشاملة على تناقضات فكرية وثقافية ولغوية ودينية ... إلخ. [2]

الأمر الذي صعب عملية توحيدها واندماجها فيما بينها، هذا لا لشيء سوى لتطبيق مبدأ فرق تسد لاستغلال المنطقة وتوسيع نطاق النفوذ، وفي الواقع العملي أدرجت الحكومة البريطانية القانون الإنجليزي كقانون أساسي لنيجيريا مع حرية الشعوب الأصلية في إدارة شؤونها وأمورها التي تتعلق بالجوانب المغايرة للجانب السياسي، بمختلف عاداتهم وتقاليدهم. [3]

لكن عند دراسة السلوك البريطاني نجد قد حابى جماعة على أخرى وهذه الجماعة تمثلت في اليوروبا نظرا لعامل الدين باعتبارها تدين بالمسيحية، أيضا تم تفضيل جماعة الإيبو من طرف المسؤولين البريطانيين، وذلك على حساب جماعة الهوسا المسلمة ففي سنة 1923 قررت بريطانيا إنشاء المجلس التشريعي الاستشاري في الجنوب لجماعة اليوروبا والإيبو « Advisori/Législative Council » ولم تقم بإنشاء مثيله في الشمال لجماعة الهوسا [4]، ثم عمدت بريطانيا إلى تقسيم الجنوب على أساس لغوي وثقافي فتبلورت ثلاث أقاليم رئيسية حيث تمركزت قبيلة اليوروبا في الجهة الغربية وقبيلة الإيبو في الجهة الشرقية وبقيت قبيلة الهوسا فولاني

([1]) Vickers Michael, Structure and conflict in Nigiria, London, 1975, P200.

([2])Ryan Hauck, Cause of Conflict Analizine Nigeria's Past with Hope For future, Pilchuck High School, 2008, P 92.

([3]) Ibid, P 93.

([4]) Ibid, P 94.

في الشمال ثم منحت لهم السلطات التشريعية والتنفيذية بأسس قانونية في دستور ريشاردز Richards سنة 1946. [1]

حيث يضم مادة تنص إنشاء هيئات ومجالس محلية في كل إقليم ترتبط بهيئة تشريعية موحدة ثم جاءت بدستور ماكفيرسون Macpherçon سنة 1951م لمنح المزيد من الاستقلالية للأقاليم الثلاث، ثم بعدها بدأ ظهور ملامح الفدرالية من خلال دستور ليتلتون 1954م وبذلك تم الإعلان عن مستعمرة لاجوس عاصمة للأقاليم ووضعت لائحة للحقوق الأساسية المستوحاة من المعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان لسنة 1950 [2]، وفي سنوات الاستعمار البريطاني الأخيرة لدولة نيجيريا تم تشكيل ديوان حكم يتضمن أحزاب رئيسية تمثل الأقاليم الثلاث كالتالي: [3]

- مؤتمر شعوب الشمال « Northern Peoples Congress NPL ».
- المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون « National Council of Niger and the Cameroons NCNC »
- مجموعة العمل « Action Graoup. AG ».

ثم جاء الاستقلال سنة 1960 لتجسد نيجيريا الأسس الفعلية للحكم الفدرالي، وأسست دستور ديمقراطي وهو أول دستور بعد الاستقلال، يتضمن مقاليد الحكم الفدرالي.

أولا: الدستور الديمقراطي 1960: [4]

حيث تم إرساء لائحة الصلاحيات الممنوحة للأقاليم الثلاثة وتلك الممنوحة للحكومة الفدرالية وقد تم تشكيل غرفة عليا تجمع مسؤولين وممثلين عن كل جهة إقليمية إضافة إلى تشكيل ديوان يماثل لما كان عليه في الفترة الاستعمارية، ومن بين ما نص عليه هذا الدستور، نذكره في النقاط التالية [5]:

- عدم إمكانية تعطيل التشريعات الفدرالية لأكثر من ستة أشهر.
- فرض تمثيل يتناسب مع الأقاليم اللامتجانسة عرقيا وثقافيا في المحكمة العليا.
- تعيين على الأقل ثلاث قضاة في المحكمة العليا يرأسهم قاض فيدرالي بعد تزكية غرفة النواب.
- تشكيل لجنة الشؤون القضائية « Judicial Service Commission ».
- اتخاذ تدابير لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين والحقوق المدنية والدينية والتربوية للأقليات المختلفة.

([1]) رشيد لبكر، الاختيار الشجاع بين الحكم المحلي والإدارة المحلية في نيجيريا، (المغرب: 2010)، ص 103.

([2])المرجع نفسه، ص 104.

([3]) المرجع نفسه، ص 105.

([4]) مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات إفريقيا الداخلية، (القاهرة: 2006)، ص 91.

([5]) المرجع نفسه، ص 92.

- التمثيل المتساوي للجماعات العرقية في مختلف الهيئات العامة في الأقاليم.
- تحويل جهاز الشرطة إلى جهاز فدرالي تحت وصاية المجلس المركزي للشرطة.

.« Le conseil Centrale de la Police »

ثانيا: دستور (1966م):

يمثل استمرارية لدستور الاستقلال، فبالإضافة إلى ما جاء في دستور 1960 تضمن هذا الدستور إجراءات وتدابير أكثر لتوحيد مختلف الجماعات العرقية سواء كانت أغلبية أو أقلية وذلك بتفعيل الإحساس المشترك بالانتماء إلى الأمة النيجيرية، كما نص على أن يكون لكل إقليم دستوره الخاص وفق تطلعات أفراده بما يتلاءم مع لغاتهم وثقافاتهم وعاداتهم ودياناتهم، إلا أن التجسيد الواقعي لهذا الدستور قد أخفق الأمر الذي استدعى وضع دساتير أخرى. [1]

ثالثا: الدستور الجمهوري (1973 – 1979):

بعد إخفاق الدساتير السابقة في التعامل مع الوضع النيجيري رأى الإنقلابيون أن الأمات التي تعيشها نيجيريا هشاشة بناها السياسية مصدرها الحكم الفدرالية والفدرالية، حيث طالب نامدي أزيكوي« Namdi Azikwu » حاكم نيجيريا العام منتصف عام 1973 بضرورة تطبيق النظام الجمهوري وذلك لاستكمال استقلال نيجيريا[2]، بحيث يصبح هناك رئيس للجمهورية له صلاحيات دستورية وأثناء انعقاد المؤتمر العام لزعماء نيجيريا في منطقة لاجوس في الفترة الممتدة من 25 – 28 جوان 1973، صدر قرار إقامة النظام الجمهوري على أن يتم انتخاب رئيس للجمهورية من قبل السلطة التشريعية وأن لا تتعدى الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية الصلاحيات التي منحت سابقا للحاكم العام، وخلال الاحتفال بالعيد الثالث لاستقلال نيجيريا أعلن عنها دولة جمهورية اتحادية كما تم إصدار دستور جديد للبلاد عام 1973. [3]

وبموجب دستور 1973 أصبح رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وقائد القوات المسلحة لاتحاد نيجيريا الفيدرالي كما حدد الدستور طريقة اختيار رئيس الجمهورية وذلك عن طريق اقتراع سري في اجتماع مشترك لمجلس البرلمان الاتحادي " النواب والشيوخ" وأن يتم ترشيحه بناء على طلب موقع من قبله أو ثلاثة أو أكثر من أعضاء البرلمان، وفي حالة عدم وجود منافس له، يعلن انتخابه رئيسا للبلاد. [4]

وقد حدد الدستور إجراءات عزل رئيس الجمهورية من منصبه وذلك من خلال طلب موقع من قبل عدد من الأعضاء على أن لا يقل عن ربع عدد أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس

([1]) مصطفى أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص 93.

([2]) علي صبحي، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006)، ص 247.

([3]) المرجع نفسه، ص 248.

([4]) عبد الله مشعل، القضايا الإفريقية المعاصرة، (القاهرة: 2007)، ص 270.

النواب ويقدم الطلب إلى رئيس مجلس الشيوخ ثم يتم عرضه على البرلمان الاتحادي وفي حالة الموافقة عليه من قبل ثلثي جميع أعضاء البرلمان فإن رئيس الجمهورية يتوقف عن صلاحياته الممنوحة له.

وعن السلطة التشريعية فقد نص الدستور على أنها تتكون من البرلمان الاتحادي بتصديق من رئيس الجمهورية، والسلطة التنفيذية فهي بيد الرئيس بشكل مباشر أو من خلال موظفين تابعين له على أن يمارس صلاحياته وفقا لنصيحة مجلس الوزراء، وفيما يخص القضاء أصبحت المحكمة العليا بموجب دستور 1973 تتكون من رئيس القضاة الاتحادي وخمسة من القضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بناءا على نصيحة رئيس الوزراء ومن حق هذه المحكمة النظر في أي نزاع يحدث بين الاتحاد أو أي إقليم أو بين الأقاليم نفسها. [1]

هذا الدستور قابلته جماعة الإيبو بالرفض مما دفعها إلى التمرد والعصيان وإعلان قيام جمهورية البيافرا واندلعت أزمة البيافرا في شكل نزاع كما تم شرحه سابقا. [2]

وبهدف إعادة الاستقرار إلى البلاد وتعزيز وحدتها والتقليل من حدة التوترات العرقية، قام الجنرال ياكوبوقوون« Yakubu Gowon » بإعادة تقسيم البلاد إلى 12 إقليما ثم أضاف مورطالا محمد « Murtala Mohammed » 7 أقاليم جديدة ليصبح العدد 19 إقليما مع مطلع 1976 وتحت ضغوطات داخلية وخارجية بالعودة إلى تطبيق النظام الفدرالي بشكل ديموقراطي كما كان مع دستور 1960 شرع العسكر في تكليف لجنة لإعداد دستور للبلاد. [3]

رابعا: الدستور الرئاسي 1979: « La constitution Présidentielle »

أعيدت السلطة إلى الحكومة المدنية بدل المجلس العسكري في شكل نظام رئاسي كما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تعزيز السلطات الفدرالية وكان ذلك في أكتوبر 1979، بغية معالجة مشاكل الأقاليم ومشاكل الدولة الفدرالية في نيجيريا من خلال حفاظ على الوحدة الترابية وتعزيز تماسك الشعب وقوة الدولة وأهم بنود هذا الدستور نذكرها كالآتي:

- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.
- اختيار الشعب لممثليه في الاقتراع الحر.
- الاعتراف بالحقوق الثقافية والدينية لمختلف الجماعات العرقية.
- إقرار كل إقليم وكل جماعة عرقية لهويتها المختلفة عن غيرها.
- استحداث الحكومات المحلية المختلفة التي يقارب عددها 756 حكومة محلية كدرجة ثالثة للحكم.

([1])عبد الله مشعل، المرجع السابق، ص 271.

([2]) المرجع نفسه، ص 272.

([3]) علي صبحي، المرجع السابق، ص 250.

- حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الأقاليم الثلاث. [1]

- تطبيق هذا الدستور لم يدم طويلا حيث توقف العمل به سنة 1983م، بعد عمليات الابتزاز التي قام بها سكان الإقليم الجنوب الشرقي والجنوب الغربي بنصب نقاط مراقبة ورفض رقابة الحكومة الفدرالية مع منع الأفراد غير المقيمين فيها من مزاولة أعمالهم الأمر الذي شجع في حدوث انقلاب. [2]

دستور 1989:

حيث عاد الحكم العسكري حينما احتفظ العسكر بجزء من دستور 1979م وقاموا بتعديلات تخص التشريعات الخاصة بكل إقليم مع الإبقاء على الحكم العسكري على المستوى الفدرالي. [3]

خامسا: دستور 1999.

تم وضعه من طرف الجنرال عبد السلام أبو بكر.« Abdusalami Abu Bakar »

حيث قام بتعيين لجنة للتنسيق الحواري حول الدستور برئاسة القاضي نيكي توبي « Nikitobi » مكلف بمباشرة استشارات وطنية واسعة من أجل الوصول لصياغة مشروع دستور جديد لدولة نيجيريا خاصة بعد تحفظ الكثيرين على مشروع الجنرال ساني أباشا « Sani Abacho » سنة 1995 وبرنامج بابا نجيدا 1989، هذه المقترحات وصفت بأنها تخفي أهداف منافية لهدف اتحاد البلاد واستقرارها وبعد المشاورات تقرر اعتماد دستور 1979 مرجع وأساس للدستور الجديد[4]، الذي أقره عبد السلامي أبي بكر قبل نقل السلطة للرئيس المنتخب أوبانسجو « Obansanjo » يوم 29 ماي 1999 وبنود هذا الدستور لإزالة معتمدة في إليها إلى تاريخ اليوم. [5]

وفيما يخص آلية تعديل الدستور فإن الدستور النيجيري وباعتباره دستور فدرالي فلا يتضمن المرونة التي تسهل من عملية تعديله أو تحويله أو حذف بنود منه حيث يتميز بالصلابة « Rigid Constitution » فلا بد في ذلك من إجراءات وتدابير معقدة وطويلة لتعديله إلا أن الحال في نيجيريا أفضى بخمس تعديلات لدساتيرها منذ نيلها للاستقلال، فكل رئيس دستوره

([1])عبد الله مشعل، المرجع السابق، ص 274.

([2]) المرجع نفسه، ص 276.

([3]) يعقوب بوشيخ سالم، " دولة نيجيريا: بيانات موقع"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/29

http://www.islamicnews.net/common/viewItem/asp/MID:499/htm.

([4]) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، قبيلة الهوسا أكبر القبائل النيجيرية، (السودان: 2000)، ص 75.

([5]) المرجع نفسه، ص 76.

الخاص وبالأخص الحكام العسكريون، فبعد نجاح العمليات الانقلابية يظهر دستور جديد يلغي صيغة التراكمية في السياسة النيجيرية. [1]

وقد مرت الدساتير الخمس في عملية تعديلها بمحطات أو مراحل على اختلاف تسمياتها وهي كالتالي: [2]

- التصويت في مجلس الشيوخ ومجلس النواب والحصول على ثلثي أصوات الأعضاء.
- الحصول على موافق ثلثي عدد الولايات على الأقل وإجراء التعديلات الدستورية

تطلق عليه الدولة النيجيرية إما ترفقية ديمقراطية، المشاركة السياسية، توسيع القاعدة السياسية بشرط وجود الحسابات الاقتصادية بخصوص تقاسم عائدات النفط والذي يأتي ويستخرج من منبع منطقة لاجوس ودلتا النيجر، ونأخذ مثالا عن ذلك في التعديل الدستوري سنة 2004 الذي قام به أوباسنجر أوليسوجن « Olusegun Obasanjo » حينما استدعى 400 مندوب من مؤتمر الإصلاح السياسي الوطني « National Political Reform Conférence » تم تكليفهم بإجراء استشارات وطنية من أجل تقديم تصور لدستور جديد يفعل الوحدة الوطنية ويعززها وتحقيق الأمن والإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية[3]، وفي هذا اشترط ممثلو منطقة دلتا النيجر تضمين الدستور بنود واضحة تشمل تقسيم عائدات النفط وأن تقتطع ولايات دلتا النيجر ما نسبته 13% من عائدات الموارد الطبيعية بصفة عامة ثم تكون نسبة 25% فيما يخص عائدات النفط ويتم رفعها مع مرور الوقت لتصل 50%، هذا الشرط تم رفضه ومعارضته من طرف ممثلي الولايات والأقاليم غير النفطية التي اقترحت أن لا تتجاوز النسبة 17% وهذا سبب فشلا لمشروع تعديل الدستور بكل جوانبه. [4]

إذا دولة نيجيريا مرت بمرحلة انتقالية من الحكم المحلي في الفترة الاستعمارية إلى تبني نهج الحكم الفدرالي الذي كان عرضة لانتكاسات سياسية الأمر الذي أوجد عدة دساتير متعاقبة، فكيف تعاملت هذه الدساتير مع الوضع المتأزم جراء النزاع العرقي وهل استطاعت الحكومة النيجيرية دمج جماعاتها العرقية وفيما تمثلت خصائص الفدرالية النيجيرية؟ هذا ما سنعالجه في المطلب الموالي.

([1]) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، المرجع السابق، ص 77.

([2]) المرجع نفسه، ص 78.

([3]) السيد علي أبو فرحة، " مستقبل الدول الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، قراءات سياسية، 14 (سبتمبر: 2012)، ص 43 – 44.

([4]) المرجع نفسه، ص 45.

المطلب الثالث: الحكومة الفدرالية النيجيرية ومعالجتها للنزاع العرقي.

إحدى المواد التي يتضمنها الدستور النيجيري تقول بأن " نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم وتعرف باسم جمهورية نيجيريا الفدرالية".[1]

كما نجد في الفقرة الرابعة عشر 14 مواد تنص على أن:

" تشكيل الحكومة الفدرالية النيجيرية وهيئاتها وممارسة أعمالها بصورة تعكس الطابع الفدرالي في نيجيريا والحاجة لتعزيز الوحدة الوطنية، كما يتم ترسيخ الولاء الوطني الأمر الذي يضمن عدم سيطرة أفراد أو ولايات أو جماعة عرقية على الحكومة أو غيرها من الهيئات النبعة لها: [2]

الحكومة النيجيرية ومن خلال النقاط الموجودة في دستورها فهي ترمي لبلوغ وحدة وطنية وسيادة كاملة غير مفترقة واندماج وطني يعزز انتماء سكانها وطنيا وهذا من خلال أسلوب الحكم الفدرالي الذي تم تكوينه أساسا لحل أزماتها السياسية المتعلقة بالدرجة بالنزاع العرقي بين جماعاتها المختلفة خاصة في ظل الأضرار الناجمة عنه وتداعياته الخطيرة التي مست مختلف الميادين والتي تم ذكره سابقا. [3]

أولا: آليات عمل الحكومة الفدرالية النيجيرية.

النظام الفدرالي النيجيري قام بتوزيع السلطات والمهام بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات أو الأقاليم كمستوى ثان للحكم كما يستوجبه مبدأ الفدرالية لكن جراء أزمة البيافرا والنزاع العرقي الذي أسفر عن مطالبة إقليم البيافرا بالانفصال وتأسيس دولة خاصة به سنة 1967، اتجهت الحكومة الفدرالية النيجيرية إلى تفتيت الولايات وإضعافها وممارسة الضغط المالي عليها كمحاولة لتجنب التوجهات الانفصالية جديدة وتبلور نزاعات عرقية أخرى. [4]

وفي ذلك لجأت إلى اعتماد آلية مجالس الحكم المحلي وهو أسلوب لتقسيم الولايات إلى وحدات أصغر بقدر لا تجاوز 21 وحدة في كل ولاية، لإفراغ الولايات من رصيدها السكاني وتوزيعه على وحدات أقل مساحة وبتعداد سكاني أقل ما بين 150.000 إلى 800.000 ساكن للوصول إلى تعددية عرقية يمكن السيطرة عليها وتجنب احتمالات وقوع نزاع عرقي[5]، وفي سنة 1970م لجأت الحكومة النيجيرية إلى تحويل جهاز الشرطة إلى جهاز فدرالي بعدما كان لكل ولاية

([1]) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، المرجع السابق، ص 80.

([2]) سميرة بحر، المدخل لدراسة نزاعات الأقليات، (مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982)، ص 136.

([3]) المرجع نفسه، ص 137.

([4]) محمد ابراهيم سالم، دراسة اقتصاد نيجيريا، (السودان: 2001)، ص 235.

([5]) المرجع نفسه، ص 236.

أجهزتها الأمنية ثم سيطرت على الجباية وقلصت نصيب الولايات النفطية من عائدات النفط من نسبة 50% سنة 1969 إلى أقل من 2% في سنوات التسعينات. [1]

هذا ما أضفى الطابع المركزي على الفدرالية النيجيرية رغم كثرة الوحدات السياسية بها.

أما عن استقلالية هذه الوحدات السياسية المشكلة للحكومة الفدرالية بنيجيريا فهي ضعيفة جدا أو يمكن القول بانها لا تتمتع بأي استقلالية أمام السلطة المركزية التي وفي كل انقلاب ومع كل دستور تعيد رسم خارطة الحدود وفق أهدافها وتوجاتها المصلحية، دونما اعتبار لحقوق سكان الولايات واختلافها العرقي والثقافي واللغوي والديني هذا ما أفرز اللاتطابق بين الحدود السياسية الجغرافية والحدود العرقية فنجد جماعات عرقية قليلة العدد لم تتمكن من الحصول على إقلم خاص بها تديره بكل استقلالية رغم وجود 775 مجلس حكم محلي: [2]

ومن جهة المشاركة في مسائل المشاورات الخاصة بالدستور تعديله والقضايا التي تهم الدولة من خلال ممثلي المجالس الفدرالية فكانت ضعيفة جدا وشبه معدومة بالنسبة لمواطني الولايات سواء على المستوى الفدرالي أو على مستوى الولايات وذلك لاستمرار تهميش الدساتير النيجيرية والتي ورثته من الحكم الاستعماري حينما كان يحتكر السطلة ويهمش الولايات واعتماد المراسيم بدل الرجوع للمجالس المنتخبة. [3]

ومن أول إعادة تعزيز الحياة السياسية أقامت الحكومة النيجرية أواخر سنة 2004 بعقد مؤتمر وطني.

لتبني إصلاحات سياسية وتفعيل الديمقراطية التي جاء بها دستور 1999 ودراسة وضع حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية. [4]

ثانيا: فصل السلطات وتوزيعها.

بصراعات التعدد العرقي والثقافي والديني في نيجيريا تم فصل السلطات وتوزيعها بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

- **السلطة التشريعية**[5]:

تم تجسيدها على مستوى مجلسين:

- مجلس الشيوخ.
- مجلس النواب.

([1]) محمد ابراهيم سالم ؛المرجع السابق، ص 240.

([2]) المرجع نفسه، ص 241.

([3])SidySady ; La Résolution des conflicts en Afrique, (Dakar : 2003), P112.

([4])Ibid, P 113.

([5])Ibid, P 114.

- مجلس منتخب في كل ولاية.

فعن مجلس الشيوخ الذي يتألف من 104 أعضاء (03 أعضاء من كل ولاية) مضاف إليهم عضو يمثل العاصمة الفدرالية أبوجا، يتم انتخابهم لصدق 04 سنوات ابتداءا من تاريخ أول جلسة بمجلس الشيوخ الذي لا يمكن حله قبل انتهاء مدته النيابية، يرأسه عضو يتم انتخابه من طرف زملائه في المجلس بالأغلبية ومن بين مهامه:

- رئاسة الجلسات العامة للمجلس.
- إدارة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تمثيل المجلس في المناسبات الوطنية.

ويتمتع هو وأعضاء المجلس بالحصانة لميلة فترة النيابة.

أما مجلس النواب فيتكون من 360 عضوا منتخبين لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد بواسطة الاقتراع العام المباشر في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد، وتتمثل مهامه بحسب الدستور في التشريع للمسائل الفدرالية مع تحديد 68 مجالا يمكن له التشريع فيها والتي تخص الدفاع والطاقة النووية والتعاون الدولي والميزانية الفدرالية والنقد والجمارك وقوانين الانتخابات والطيران المدني. [1]

ثم تأتي مجالس الولايات بحيث أن كل ولاية تضم مجلسا منتخبا يعرف ببرلمان الولاية، يتم انتخاب أعضاءه من بين سكان الولاية من خلال الاقتراع المباشر لمدة أربعة سنوات (04) قابلة للتجديد، وتتمثل أدوار هذه المجالس فيما يلي: [2]

- التشريع في ميادين الأمن المحلي.
- إصدار قانون العقوبات بحسب الاختلاف الديني لكل ولاية.

وعدد الولايات في نيجيريا 36 ولاية مع العاصمة الاتحادية أبوجا « Abouja »، أنظر الملحق رقم (04).

السلطة التنفيذية:

متمثلة في رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام لمدة أربعة (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وذلك بحسب ما يقربه الدستور النيجري، وعلى مستوى رئاسة الجمهورية يتم ت بادل السلطة بين المسلمين والمسيحيين كل ثماني (08) سنوات.

وللرئيس نائب ومجلس للوزراء يقومان بمساعدته في تسيير شؤون الحكم والإدارة، وفيما يخص النائب الرئيس فينتخب من طرف الشعب، ومجلس الوزراء يتم تعيينه من طرف الرئيس الذي من جهة أخرى يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، هذا فيما يخص الحكومة المركزية، وفيما

([1]) محمد ابراهيم سالم، المرجع السابق، ص 246.

([2]) المرجع نفسه، ص 247.

يخص الولايات فإنه حاكم كل منها يمثل السلطة التنفيذية فيها وله صلاحيات واسعة يتم انتخابه بطريقة الاقتراع الحر لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد.[1]

السلطة القضائية:

تتجسد في المحكمة العليا المتواجدة بالعاصمة الاتحادية أبوجا وهي الهيئة القضائية العليا التي تقوم بمهام الفصل في المنازعات والخلافات القادمة إليها من كل ولايات الدولة، يقوم برئاستها قاض يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية ويساعده 21 قاض مقترحين من مجلس الحكم الإقليمي ويتم التصويت عليهم من خلال مجلس النواب، لمدة تتجاوز 15 سنة. [2]

أيضا توجد محكمة الاستئناف الفدرالية التي تعين قضاتها بناءا على توصيات اللجنة الاستشارية القضائية.

والقوانين المعمول بها في نيجيريا الفدرالية مستمدة من القانون الإنجليزي إضافة إلى الاستناد إلى تشريعات ديانات الخاصة بكل إقليم من خلال محاكم خاصة. [3]

المطلب الرابع: الفدرالية كمقاربة لحل النزاع العرقي في نيجيريا.

في هذا المطلب سنحاول أن نتطرق لكيفية معالجة الدولة النيجيرية للنزاع العرقي بشكل حكمها الفدرالي، فكما شرحنا سابقا فإن الفدرالية رشحت على أنها النموذج الأمثل الذي من خلاله يتم التعامل مع العرقيات مع تقليل احتمالات تنازعها.

ولهذا اعتمدتها نيجيريا كمقاربة لحل النزاعات العرقية فيها، وما إذا كانت مقاربة فعالة وناجعة تعكس استطاعة نيجيريا في احتواءها للنزاع سنعرفه من خلال ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

([1]) السيد علي أبو فرحة، المرجع السابق، ص 50.

([2])Launt Fourchad, Benjamin Soares, Le Nigeria Sous abasanjo- Violences et Democratic, Paris : 2007, P 116.

([3]) Ibid, P 117.

أولا: الجماعات العرقية وتقبلها لنمط الحكم الفدرالي.

توافقت الجماعات العرقية مع التقييم الجغرافي الذي وضع أول ما تبنت نيجيريا للحكم الفدرالي سواء على مستوى مجالس الحكم المحالي أو الولايات وحتى أقاليم الشمال والجنوب وفي بادئ الأمر كانت لكل جماعة استقلالية في اللغة والدين والعادات والتقاليد[1]، ولها ولايتها.

ومجلس حكم محلي الأمر الذي يظهر للوهلة الأولى أن كل جماعة قادرة بذلك على تحقيق أهدافها في دولة قومية لا ينقصها إلا الاعتراف الدولي[2]، إلا أنه وبمرور الزمن تغير هذا الوضع الذي لم يدم إلا بضعة أشهر بحيث عادت النزاعات العرقية العنيفة للظهور وتعدى الأمر ذلك حينما ظهرت جماعات قبلية جديدة حتى صار عدد الجماعات في نيجيريا 374 جماعة لتتزايد فيها بعد إلى حد 400 يهدد بقاء الحكم الفدرالي وإفشال احتواءه للنزاعات العرقية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ولد مشكلة المعايير التي تتبع في تقسيم الولايات وتصنيف الجماعات حسبها في ظل العلاقات والتفاعلات الشائكة التي تربط فيما بين أفرادها.[3]

أيضا فإنه وفي ظل الحكم الفدرالي ظهر أخطر نزاع وهو نزاع أ كما يسميه البعض حرب البيافرا لشدة خطورته سنة 1967 وتوالت الانقلابات العسكرية بشكل متكرر ومتواصل ومحاولات اغتيال وحدوث تمرد في مطار العاصمة سنة 1970، كما سيطر العسكريون على الحكم في أغلب الأحيان كل هذا جعل الجماعات العرقية ترى في الفدرالية أسلوبا لزيادة تهميشها واضطهادها. [4]

أكثر من أن تكون حل للنزاعات وضمان حقوقها ومطالبها وذلك يتجلى من خلال عمليات العصيان والابتزاز التي تقوم بها ضد الحكومة المركزية خاصة في سنوات 1993 و 1994، ومطالبتها دائما بتغيير الدستور، واعتبرت آليات الحكم الفدرالي والمحلي جزء من المشكلة المؤدية للنزاع وهي نفس الهيئات التي تبحث عن حلول.

وهنا يجدر الإشارة أن العيب ليس في الفدرالية كمبدأ بل الإشكال في سوء تطبيقها من طرف الحكام والمسؤولين النيجيريين. [5]

---

(1) Ibid, P 118.

(2) محمد ابراهيم سالم، المرجع السابق، ص 261.

(3) المرجع نفسه، ص 262 – 263.

(4) السيد علي أبو فرحة، المرجع السابق، ص 61.

(5) المرجع نفسه، ص 62 – 63.

ثانيا: أسباب عجوز الحكومة الفدرالية في حل النزاع بنيجيريا.

رغم النهج الفدرالي الذي تبنته نيجيريا إلا أنها فشلت في احتواء النزاعات العرقية وحلها وذلك يعود لسياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة ونبين ذلك في النقاط التالية:

- اختلال شروط الفدرالية: [1]

وذلك يتعلق بجانبين أولهما ضعف الرغبة بالتوحد / الاتحاد عند الجماعات العرقية التي ينعدم التواصل بينها وهو الجانب الثاني وذلك يعود للاستعمار البريطاني الذي لم يبذل أي جهد في سبيل التقارب بين أفراد الجماعات بل على العكس فقد عمل من خلال سياسات في التفريق بين الجماعات وتعمق الاختلافات بينها[2]، لخدمة مصالحه حين حابت المسيحيين على حساب المسلمين خاصة بعد تقنينها لهذا التقسيم سنة 1938 و 1939 مما جعل الجماعات في انقطاع استمر لحد اليوم وإن كان هناك اتصال فيتجسد في شكل تناحر ونزاع، وبالتالي فإن التجانس المطلوب بين الجماعات خاصة فيما يتعلق باللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ والتجانس العرقي لبناء الحكم الفدرالي مفقود وليس له أي تجسيد في دولة نيجيريا، فاللغة مثلا يتكلم النيجيريون 250 لغة ونفس التعدد نجده في الأديان والهويات وطريقة العيش والتعصب للانتماء للأغلبية والأقلية.

- **التفاوت الإقليمي:** وجود الفروقات التنموية والتفاوت بين أقاليم نيجيريا الثلاث شكل اللاتوازن في تطبيق الحكم الفدرالي حيث نجد جنوب يمتلك مستويات تعليم وإدارة جيدة وتوفر الموارد وقدرة في التأهيل أمام شمال فقير من ناحية الموارد ومهمش اجتماعيا وسياسيا وثقافيا هذا ما خلق بؤر توتر كثيرة فلا تكاد توجد منطقة بنيجيريا لا تخلو من نزاع، هذا ما دفع بقادة نيجيريا إلى اعتماد تقسيمات جغرافية لإضعاف بؤر التوتر إلا أنها وفي كل مرة تزيد الأمر حدة وخطورة، ففي سنة 1966 كان عدد الولايات 12 ليرتفع إلى 19 ولاية سنة 1976م ثم 36 سنة 1996، لعدم تكيف الجماعات مع أقاليمها الجديدة. [3]

- **استغلال الحكومة الفدرالية للموارد:**

قامت الحكومة الفدرالية باستغلال ونهب الموارد النفطية في نيجيريا خاصة في منطقة دلتا النيجر، كذلك الاستيلاء على حقول الغاز وتحويل عائدات هذه المنطقة لأقاليمهم الأمر الذي ولد نزاعات عنيفة بين الجماعات الساكنة بمنطقة دلتا النيجر وجماعات الأقاليم الأخرى.

([1]) علي عبد القادر قهوجي، القانون الدولي الجنائي – أهم الجرائم الدولية الجنائية، (دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2001)، ص 151.

([2]) محمد ابراهيم سالم، المرجع السابق، ص 301.

([3]) المرجع نفسه، ص 305.

ورغم إنشاء لجنة لتنمية منطقة دلتا النيجر إلا أن الميليشيات المسلحة هددت الحكومة بحرب شاملة.

ومثال على نهب الحكومة نجده واضحا سنة 1969 حينما قلصت عائدات الولايات المنتجة للنفط من 50% إلى 5% ثم سنة 1993 إلى 1% وتم الاستيلاء على حوالي 70% – 80% من الجباية البترولية وحرمان حكومة الولايات المعنية منها. [1]

- **ظهور الدين كعامل لزيادة النزاعات:**

لم يكن الدين إحدى العوامل المسببة للنزاعات العرقية في نيجيريا حتى سنة 1979 – 1980 حينما طالبت جماعة الهوسا – فولاني بطرح قضية تطبيق الشريعة الإسلامية وإنشاء محاكم استئناف فدرالية تعتمد الإسلام في تشريعاتها الأمر الذي هيأ نيجيريا إلى الانضمام لهيئة المؤتمر الإسلامي سنة 1986 الأمر الذي أضعف من احتمالات الاتحاد بين الجماعات وظهرت نزاعات بين المسلمين والمسيحيين تعدت الطابع العرقي وأسفرت عن مقتل حوالي 50.000 شخص وخسائر مادية بملايين الدولارات. [2]

- **هشاشة دستاتير نيجيريا:**

من المعروف أن الدستور في الحكم الفدرالي ذو صرامة في بنوده يستعصى حله ويأخذ وقتا طويلا في تعديلها ومشقة كبيرة إلا أنه وفي نيجيريا فإن الدستور في حكمها يعرف مرونة مفرطة أكثر مما يكون عليه دستور حكم ديمقراطي، حيث يتم تعديل الدستور في نيجيريا مع كل انقلاب عسكري ويتحكم في ذلك القادة العسكريون بما يتماشى مع مصالحهم الذاتية. [3]

ثالثا: اقتراحات وتوصيات لتفعيل الفدرالية في حل النزاع العرقي.

نحاول تقديم جملة من الأفكار في شكل اقتراحات وتوصيات لتطبيق الفدرالية الحقة والتي بإمكانها حل النزاعات العرقية وهي: [4]

- تجاوز الأحقاد والضغائن وإبداء الرغبة في الاتحاد الفعلي بين الجماعات.
- تكوين جيل جديد من السياسيين على أساس التنشئة الديمقراطية بدل العقيدة العسكرية الانقلابية.
- اللامركزية في السلطات بإبراز الولايات كفواعل في السياسة النيجيرية لتكريس الروح الفدرالية الحقة من خلال الاستقلالية ووضع إصلاحات.

([1]) مصطفى أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص 120.

([2]) المرجع نفسه، ص 121.

([3]) المرجع نفسه، ص 122.

([4]) منى طه أيوب، " الحكم الفدرالي: حلول للنزاعات " تم تصفح الموقع يوم 17 / 02 / 2015.
http://www.iraqfuture.net/Fedral/3/htm.

- تطبيق العدل في صيغ توزيع الموارد والاعتمادات المالية والجبايات النفطية والغازية.
- اعتماد معايير الاختلاف العرقي – الدين – اللغة – جماعات قبلية – الأساس الجهوي، لاحتواء التنوع والتنازع بين الجماعات دون إقصاء معيار لحساب آخر.
- وضع برامج لتنمية إقليم الشمال في جانب التعليم والاقتصاد لإلغاء التفاوت بينه وبين الجنوب الاتفاق حول صيغة دستور مثل الإجماع الذي كان حول دستور 1999 لتسيير الحكم وفقه وإيضاح مسألة توزيع السلطات بين مستويات الحكم من خلال مشاورات عميقة بين الشركاء السياسيين.
- تكوين علاقة بين السلطة الفدرالية وحكومات الولايات للترسيخ الفعلي لآلية التفويض والتخويل.
- تحقيق الاستقرار من خلال إجراءات الحكم المدني.
- تفعيل أداء أجهزة الشرطة في تحقيق الأمن ومنع انتشار الأسلحة.
- تهيئة ظروف مناسبة لعمليات إعادة اللاجئين والنازحين خاصة من جماعة الباس « Bassa » إلى بيوتهم.
- تنصيب لجان تحقيق فدرالية وولائية للنظر في التجاوزات الحاصلة والعمل مع الجهات الأمنية والقضائية.
- تحسين الظروف الاجتماعية للطبقات المهمشة وعقد جلسات حوارية بين الشباب المثقف المنتمي لمختلف الجماعات العرقية.

ملخص الفصل:

وتأسيسا على ما سبق ذكره فإن نيجيريا كغيرها من الدول الإفريقية لم تكن بمعزل عن ديناميكية النزاعات العرقية بين جماعاتها العرقية الرئيسية الثلاث (الهوسا – اليوروبا– الإيبو) نظرا لوجود العداء والأحقاد بينها، الذي عمل الاستعمار البريطاني على تغذيته من خلال سياسات التمييز ومحاباة جماعة على أخرى الأمر الذي – وبمرور الوقت – أدى إلى وجود وضع نزاعي متواصل في ظل نظام لا يعرف الاستقرار جراء الانقلابات والتمرد والعصيان، وسعيا من الحكومة النيجيرية للخروج من دوامة العنف العرقي حاولت من خلال نظامها الفدرالي المؤسس على مبادئ الاستقلالية والمشاركة وتوزيع السلطات بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، أن تحتوي النزاع وتقلل من حدة أضراره، إلا أن إجراءاتها المتخذة في ذلك زادت الوضع سوءا مما يتوجب عليها تصحيحها من خلال آليات تضمن التطبيق الفعلي للفدرالية الكفيلة بالقضاء على النزاعات العرقية ولما لا إعادة تطبيقها في الدول الإفريقية الأخرى.

الخـــاتمة

الخاتمة

تم التطرق لموضوع البحث الذي تركزت إشكاليته حول كيفية استخدام النموذج الفدرالي في الحكم لتجنب النزاعات العرقية بنيجيريا والتي أخذناها كحالة للدراسة باعتبار أنها من الدول الإفريقية التي عاشت معاناة لنزاع العرقي.

وقد تمت معالجة هذه الإشكالية على امتداد فصلين انطلاقا من الفرضيات المتضمنة في مقدمة البحث، لذا سيم من خلال هذه الخاتمة عرض نتائج اختبار هذه الفرضيات وما تم استخلاصه من نتائج مع تقديم مواضيع بمثابة آفاق للبحث وذلك كالتالي:

- إن الاختلاف بين العرقيات وتعددها أمر طبيعي لكن يبرز الإشكال في عملية تسييس هذا الاختلاف وتحريكه في اتجاه سلمي لتحقيق مكاسب ومصالح ذاتية.
- غياب مفهوم المواطنة والحس القومي مع ما خلفه الاستعمار سبب في وجود النزاعات العرقية وعامل من عوامل تصعيدها.
- تطبيق الفدرالية بآلياتها الحقة كفيل بخلق اندماج بين العرقيات المختلفة.
- استمرار النزاعات العرقية في ظل حكم سياسي هش وسياسات مسؤولين مصلحية يقف حاجزا أمام تحقيق مشاريع تنموية وإصلاحية.

من خلال تركيزنا على مشكل النزاعات العرقية بنيجيريا وما لها من تداعيات خطرة، تتجلى لنا مواضيع أخرى ذات صلة بالبحث نذكرها:

- دور الهوية العرقية في ظهر حركات انفصالية.
- المواطنة كآلية لاحتواء النزاعات العرقية.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة نيجيريا

راجع : بشير مجذوب شايب ، "مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا"رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011 ص 132.

الملحق رقم (02): مخطط عرض لجوانب النزاع

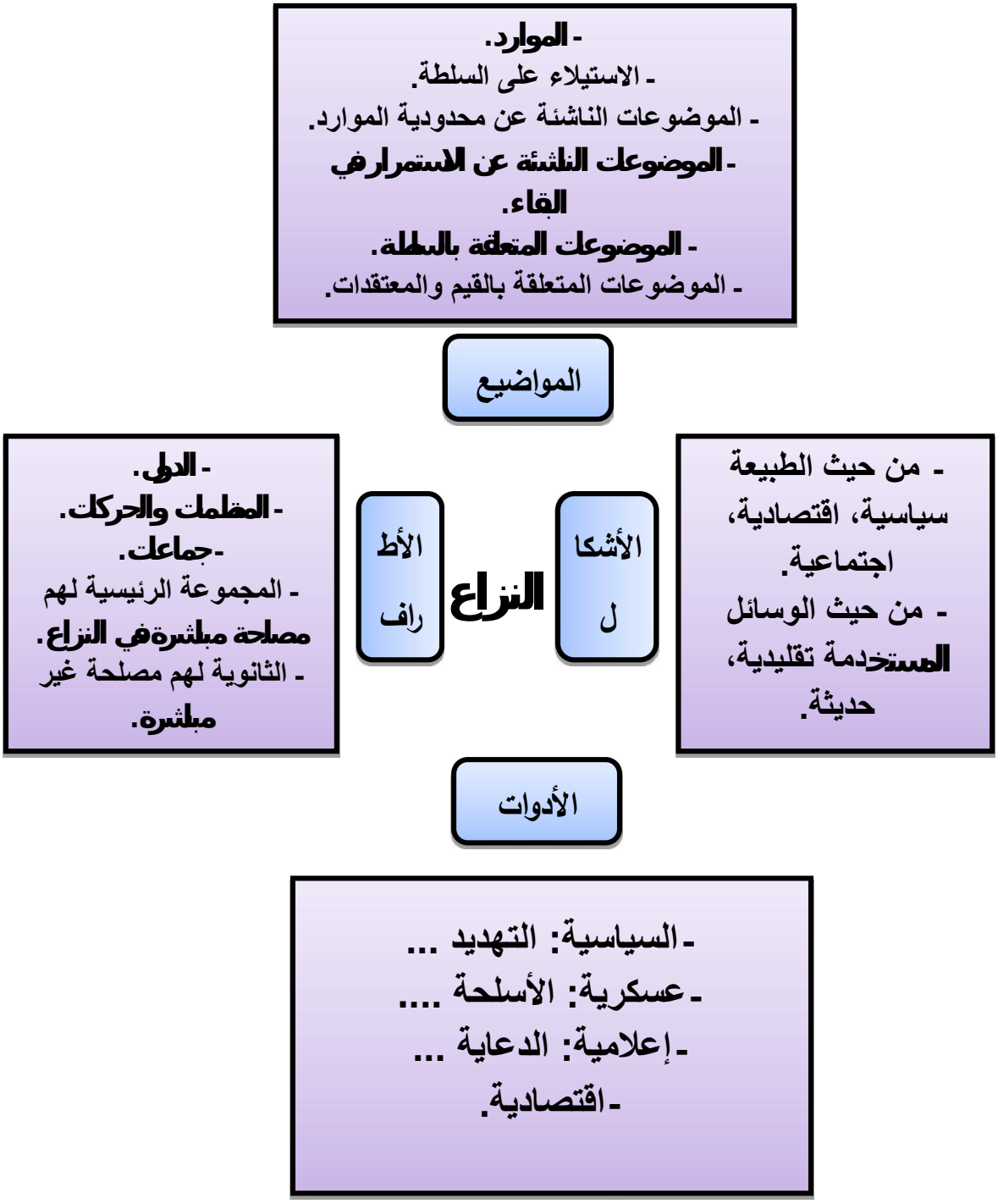

الملحق رقم (03): خريطة تضاريس نيجيريا

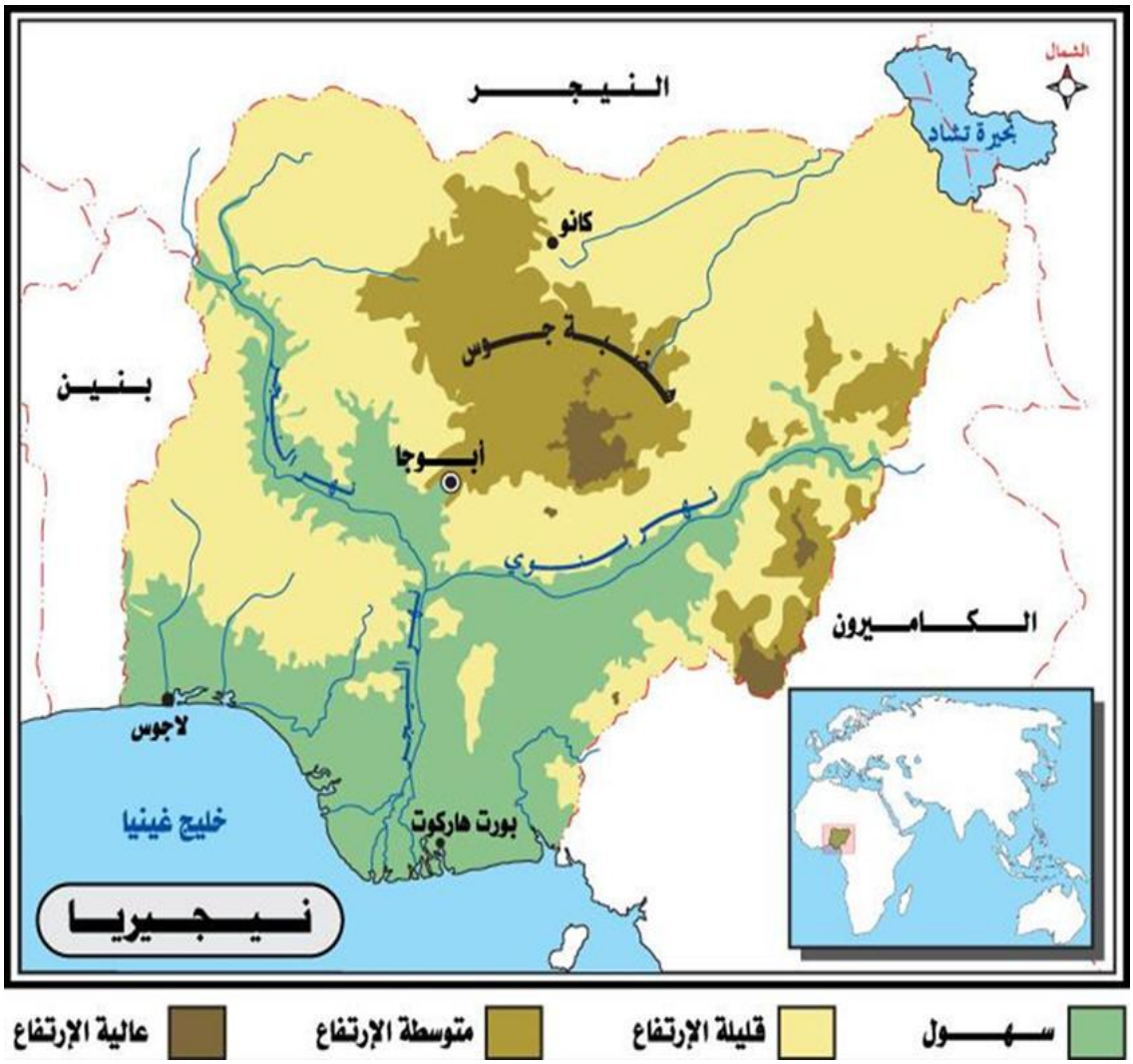

راجع : بشير مجذوب شايب ، "مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا"رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011 ص 133.

ملحق رقم (04): جدول تداول حكام نيجيريا على السلطة 1960 - 2004

الإسم	فترة الحكم	النشاط السياسي	طريقة الخروج من الرئاسة
نامدي أزيكيو Namdi azikiwe	16 نوفمبر1960 - 1966	حاكم عام ورئيس منتخب	إنقلاب عسكري
جونسون أجي إرنوسي Jonhnson aguiyi-irnosi	16 جانفي 1966 29 جويلية 1966	رئيس الحكومة العسكرية	قتل إثر انقلاب عسكري
ياكوبو جون Yakubu gown	01 أوت 1966 29 جويلية 1975	رئيس الحكومة العسكرية	إنقلاب عسكري
مورطالا محمد Mortala mohamed	29 جويلية 1975 13 فيفري 1976	رئيس الحكومة العسكرية	عملية اغتيال
أوليسوجن أوباسنجو Olusegun obasanjo	13 فيفري 1976 01 أكتوبر 1979	رئيس الحكومة العسكرية	تسليم الحكم للسلطة المدنية
شوهو شباري Shehu chagari	01 أكتوبر 1979 31 ديسمبر 1983	رئيس منتخب	انقلاب عسكري
محمدو بوهاري Mohamado buhari	31 ديسمبر 1983 27 أوت 1985	رئيس المجلس العسكري الأعلى	انقلاب عسكري

إبراهيم بابانجيدا Ibrahim babangida	27 أوت 1985 26 أوت 1993	رئيس المجلس العسكري الأعلى	استقالة
أرنست شونكان Ernist shonken	26 أوت 1993 17 نوفمبر 1993	رئيس مجلس الحكم الانتقالي	وفاة
ساني أباشا Sani abasha	17 نوفمبر 1993 08 جوان 1998	رئيس مجلس الحكم الانتقالي	وفاة
عبد السلامي أبو بكر Abdusalami abubaker	08 جوان 1998 29 ماي 1999	رئيس مجلس الحكم الانتقالي	تسليم الحكم للسلطة المدنية
أوليسوجن أوباسنجو Olusegun obasanjo	29 ماي 1999 29 ماي 2004	رئيس منتخب	انقلاب عسكري

المصدر: راجع السيد على أبو فرحة , " مستقبل الدول الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدول الديمقراطية ",
قراءات سياسية 14 , (سبتمبر 2012) ص 45-46

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب:

1/ البغدادي ابراهيم عبد السلام ، الوحدة الوطنية ومشكلة الهوية في إفريقيا، بيروت: 1993.

2/ الجمال مصطفى مجدي ، قضايا السلم المنشودة في إفريقيا – التحولات الديمقراطية والسياسات العامة، القاهرة: دار الأمين للنشر والطباعة، 2005.

3/ الطعامنة محمد محمود ، سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، الأردن: مركز بحوث ودراسات، 2005

4/ الصمادي زياد ، حل النزاعات، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010.

5/ أبو الخير مصطفى أحمد ، أزمات السودان الداخلية والقانون المعاصر، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2006.

6/ أبو العينين محمود ، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والطباعة، 2008.

7/ أندرسون جورج ، مقدمة عن الفدرالية، ترجمة: مها تكلا، لندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، 2007.

8/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر، إيطاليا: 2006.

9/ براين وايت، ريتشارد ليتل، وسميث مايكل، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة: دار النشر، 2004.

10/ بحر سميرة ، المدخل لدراسة نزاعات الأقليات، مصر: مكتبة الأنجلو مصرية،1982.

11/ بن عزوز محمد العربي ، زمن هنغتنتون؟ صدام الحضارات ونهاية التاريخ، دار النهضة العربية: 2009.

12/ بلال شوقي ، الإدارة المحلية في نيجيريا، القاهرة: دار الطباعة والنشر,2000.

13/ عاشور محمد مهدي ، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسة السياسية، 2002.

14/ عبده المختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع قوى عظمى، قطر: مركز الخليج للدراسات، 2009.

15/ عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

16/ عبد النور ناجي ، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2009.

17/ عودة عبد المالك ، سنوات الحسم في نيجيريا، القاهرة: دار النشر، 1979.

18/ قهوجي علي عبد القادر ، القانون الدولي الجنائي – أهم الجرائم الدولية الجنائية، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2001.

19/ صبحي علي ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006.

20/ محمود خالد ، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا، القاهرة: دار الاسكندرية، 2000.

21/ مشعل عبد الله ، القضايا الإفريقية المعاصرة، القاهرة: 2007.

22/ لبكر رشيد ، الاختيار الشجاع بين الحكم المحلي والإدارة المحلية في نيجيريا، المغرب: 2010.

23/ لويد باسي ، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال، الكويت:.2002

24/ هنغتتون صامويل ، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة. الشايب طلعت، القاهرة: سطور للطباعة، 1997.

25/ ناصيف تحي يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

26/ نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفدرالي، العراق: موكريافي للطباعة والنشر، 2005.

27/ وهبان أحمد: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2001 .

ب– الرسائل والمذكرات:

1/ بلعيد سمية ، " النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعة 2011/2010.

2/ بشير مجذوب شايب ، "مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا"رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011 .

3/ دمدوم رضا ، "تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2000.

4/ مرابط رابح ، " أثر النزاعات العرقية على استقرار الدول – دراسة حالة نيجيريا – رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990.

ج- المجلات:

1/ السيد علي أبو فرحة، " مستقبل الدول الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، قراءات سياسية، 14 سبتمبر: 2012.

2/ بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، السياسة الدولية 115 جانفي 1994.

3/ ميشال بامشاد وستيف أولسون، العرق في حياة البشر، مجلة العلوم، ع20، جانفي 2004

4/ حسن مكي، أسباب ومفهوم النزاعات في إفريقيا، الرأي العام، 2008.

د- مواقع الأنترنت:

1/ الدرنوني سليم ، العرقية والإثنية: نظرة في المفهوم :

http// :www.dernounisalim.com/ ?98%/article.php22id.html

2/ أبا بكر سالم ، دساتير الفدرالية النيجيرية :

http://www.sironline.org/albamab/812%013.htm

3/ زقاغ عادل ، تدخل الأطراف الثالثة في النزاعات الإثنية: فحص للمقاربات المنتمية لأنماط التحليل العقلانية والمؤسساتية والبنائية:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/intervention.html

4/ زكزكي ابراهيم ، الصراعات في نيجيريا صراعات سياسية وليست دينية:

http://www.CNNArabic.com

5/ سالم أكرم ، عناصر دولة نيجيريا :

http://www.islamicnews.net/

6/ سالم يعقوب بوشيخ ، دولة نيجيريا: بيانات موقع:

http://www.islamicnews.net/common/viewItem/asp/MID:499/htm.

7/ صخر الحاج حسين، نظرة إلى مفهوم العرق: عرق أم إثنية:

http// :www.tahawalat.com/CMS/article.Phpid-article :904.html.

8/ قسم البحوث والدراسات، أنواع الصراعات ومفهومه:

http://www.ljazeera.net/NR/Escers/9085D544-2D2D475C-AC8C-6A6BA339F148.html

9/ الخضر عبد الباقي، المواجهات في نيجيريا:

http://aljazeera.net/htm

10/ علي بهزاد محمد ، الفدرالية والكنفدرالية والفرق بينهما.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aLd=10930.

11/ نزال سليم ، " إشكالية المجموعات العرقية"، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/31

http://www.arabenwal.info/htm

12/ منى طه أيوب، الحكم الفدرالي: حلول للنزاعات :

http://www.iraqfuture.net/Fedral/3/htm.

ثانيا المراجع بالأجنبية:

A/ les livres :

1/ Amir Pasic, Culture, Identity and security, London : 2000.

2/ Burton john, Conflict : Humanneeds theory , Marlins press 115, (2009).

3/ Franche Dominique, Géréalogie du ge, Editions tribord, 2004.

4/ Joseph SNye, Understanding international conflicts : an introduction Pearson international, 2007.

5/ Jeudy Henri, Ethnologe Politique, Paris : Armand Colin, 1997.

6/ Moore H Will, Ethnic Minority and Foreign Policy , Sais Review, n°02, Vol16, 2007.

7/ Mitchell. C.R. The structure of International Conflicts, Part 1 .macmillan, 1981.

8/ Quion Kevin, Michadtle Hechter and others, Ethnicity Insurgency and civil war revised, Washington : 2003

9/ Larry Diamond, Ethnicity and Democra politics, London : 1982.

10/ SidySady ; La Résolution des conflicts en Afrique, Dakar : 2003.

B- le site :

1/ Group of Searchers, IR Theory in practise case study 1999 in :

http://www.aup.co.uk/pdf/bt/baylis/csl/section04/htm.

ملخص الدراسة

دراسة النزاع العرقي بدولة نيجيريا من خلال عرض العديد من الاتجاهات والأبعاد المتعلقة بمفهوم العرقيات الذي يتداخل مع مفاهيم أخرى تحدده وتوضحه في إطار العوامل الفيزيولوجية واللغوية والثقافية وإن تعددت أسباب النزاع بينها فهي لا تخرج عن خصوصية الشعوب الإفريقية وتتدخل الأطراف الخارجية في تحديد مسار العلاقة بين العرقيات، الأمر الذي يؤدي إلى جملة مخاطر وتهديدات تمس جميع جوانب الحياة للدولة مما يؤثر على استقرارها ، وفي ذلك تشكل الفدرالية أحد المقاربات النظرية الكفيلة باحتواء النزاع العرقي وإدارة تنوع العرقيات لم تخرج عن مبادئها الصحيحة بما تتيحه للأقاليم والحكومات المحلية من استقلالية وسيادة ما وآلياتها الحقة في الممارسات الحكومية للدولة التي قد تزيد من حدة النزاع بين الجماعات العرقية ومخاطره ، الأمر الذي ي يتطلب إعادة النظر وتصحيح السياسات المتبعة .

Abstract

The study of ethnic conflict State of Nigeria through the presentation of many of the trends and dimensions of the concept of ethnicities that interferes with other concepts determined and illustrated in the context of physiological and linguistic and cultural factors, although there were many causes of conflict between them, it does not depart from the privacy of the African peoples and interfere with foreign parties to determine the relationship between ethnic path, which leads to inter risks and threats affect all aspects of life of the State which affects the stability, and in that form the federal one approaches the theoretical to contain ethnic strife and management of the diversity of ethnic groups by allowing the regions and local governments of the independence and sovereignty of what did not come out for the right principles and mechanisms of true in government practices State that may increase the intensity of the conflict between ethnic groups and risks, which requires the * j reconsider and correct policies